موقف بريطانيا من نشاط الحزب الشيوعي العراقي للمدة ١٩٥٠-١٩٥٨

الباحثة حميدة مكي فرهود

الاستاذ المساعد الدكتور فرات عبد الحسين كاظم الحجاج

قسم التاريخ/كلية التربية للعلوم الانسانية/جامعة البصرة

الملخص:-

شهدت مطلع الخمسينيات من القرن العشرين تعاظم دور الكتلة الشيوعية، وتصاعد الشعور الوطني في العراق، نتيجة الهزيمة التي لحقت بالجيوش العربية في الحرب العربية-الاسرائيلية، كما بدأت بريطانيا تمارس ضغطاً على الحكومة العراقية الجديدة التي تشكلت في شباط ١٩٥٠ برئاسة توفيق السويدي، ما جعل الحزب الشيوعي العراقي يعيد تنظيم نفسه ويمارس نشاطه وفقاً للمتغيرات السياسية التي شهدتها هذه المرحلة، فزادت بريطانيا من ضغوطها على الحكومة العراقية للحد من توسع نشاط الحركة الشيوعية، وشجعتها على القيام بحملات اعتقال للشيوعيين، بعد أن تمكن الحزب الشيوعي من تحريك الشارع العراقي ضد مخططات بريطانيا، ومصالحها في العراق.

كلمات مفتاحية: نشاط , حزب , الشيوعي العراقي , الحرب العالمية الثانية , موقف بريطانيا , الشيوعيين ,محاربة , الافكار الشيوعية , حركة مايس , الاحتلال البريطاني

تاريخ الاستلام: ٢٠٢١/٠٤/٢٧ **تاريخ القبول:٢٠٢١/٠٦/٢٧**

Britain's Position on the Activities of the Iraqi Communist Party for the period 1950-1958

Res. Hamida Makki Farhoud
Asst. Professor Dr. Furat Abdul-Hussein Kazem Al-Hajjaj
Department of History/College of Education for Human Sciences/University of Basra

Abstract:

The beginning of the fifties of the twentieth century witnessed the growing role of the communist bloc and the escalation of patriotism in Iraq, as a result of the defeat suffered by the Arab armies in the Arab-Israeli war. Then Britain began to put pressure on the new Iraqi government that was formed in February 1950 headed by Tawfiq Al-Suwaidi, which made the Iraqi communist party to reorganizing itself and practicing its activity according to the political changes that this stage has witnessed. On the other hand Britain increased its pressure on the Iraqi government to limit the expansion of the activities of the communist movement, and encouraged the government to carry out arrest campaigns for the communists, after the Communist Party succeeded to move the Iraqi street against Britain's plans and interests in Iraq.

Keywords: The activities, Party, Iraqi Communist , the Second World War, Britain's Position, the communists, fight, communist ideas, movement may, British occupation,

Received:27/04/2021 **Accepted: 27/06/2021**

المقدمة:-

أثر تعاظم دور الاتحاد السوفيتي والمنظومة الاشتراكية في السياسة العالمية مطلع عام ١٩٥٠ على نشاط الحزب الشيوعي العراقي وأعطاه زخماً كبيراً ليعيد تنظيم نفسه بعد الضربات التي تلقاها في السنوات السابقة على يد الحكومات وفقدانه لعدد من قياداته، وعندما أدركت بريطانيا نجاح الحزب في ذلك وتمكنه من نشر أفكاره في مختلف مناطق العراق الحضرية الريفية على الرغم من ملاحقة سلطات الأمن لأعضاء الحزب، أخذت تحرض الحكومة على استعمال طرق مختلفة للحد من انتشار الأفكار الشيوعية، منها اصدار القوانين والتعاون مع الدول الأخرى في مكافحة الشوعية.

تناول هذا البحث موقف بريطانيا من نشاط الحزب الشيوعي للمدة من ١٩٥٠-١٩٥٨، وفرضت طبيعة الموضوع أن يقسم البحث إلى خمسة مباحث، غطى المبحث الأول موقف بريطانيا من نشاط الحزب الشيوعي (١٩٥٠-١٩٥٣)، أما المبحث الثاني فخصص لتسليط الضوء على الموقف البريطاني من مؤتمرات ونشاط الحزب الشيوعي للمدة (١٩٥٤-١٩٥٧)، فيما تبنى المبحث الثالث توضيح أثر حلف بغداد ١٩٥٥ على نشاط الحزب الشيوعي، واهتم المبحث الرابع بتوضيح موقف الحزب الشيوعي من العدوان الثلاثي على مصر ١٩٥٦، وركز المبحث الخامس على انضمام الحزب إلى جبهة الاتحاد الوطني والتهيئة لانقلاب تموز ١٩٥٨.

المبحث الأول. موقف بريطانيا من إعادة نشاط الحزب الشيوعي (١٩٥٠-١٩٥٣)

دخل العراق مرحلة من تصاعد الشعور الوطني بعد أن نجح الشعب من افشال تجديد المعاهدة العراقية-البريطانية لعام ١٩٣٠ (بورتسموث) [١] كما تصاعد تذمر الشعب والقوى الوطنية نتيجة هزيمة الجيوش العربية في حربها ضد (إسرائيل)، وشهدت بدايات الخمسينيات من القرن العشرين تعاظم دور الاتحاد السوفيتي والمنظومة الاشتراكية في السياسة العالمية، وتصاعد معها نشاط الحزب الشيوعي وكانت باكورة هذا النشاط إعادة اصدار جريدة القاعدة في شباط ١٩٥٠[٢]، وفي ظل هذه الأجواء السياسية تشكلت الوزارة الجديدة في شباط ١٩٥٠ برئاسة توفيق السويدي[٣] فضم إلى حكومته صالح جبر[٤] وزيرا للداخلية لإعادة الاعتبار له بعد أن هرب في اعقاب نشره لمسودة معاهدة (بورتسموث)، فقيل أنه اتفق مع السفارة البريطانية على طرح مشروع (اسقاط الجنسية العراقية عن اليهود العراقيين) ليسهل عليهم الهجرة إلى (إسرائيل)[٥]، فأشارت الحكومة البريطانية على الحكومة العراقية أن تطرح هذا المشروع بأسرع وقت ممكن على مجلس النواب، وفعلا طرحته في الثاني من اذار ١٩٥٠ بحجة أن هجرة اليهود من العراق أصبح يشكل عبئاً على الحكومة، وتضمن المشروع تخويل مجلس الوزراء بأسقاط الجنسية عن أي يهودي عراقي يرغب ترك العراق

بإرادته بعد توقيعه على استمارة خاصة أو غادر العراق فعلا بطريقة شرعية أو غير شرعية، فلاق المشروع معارضة من عدد كبير من النواب[٦]، واتخذ كذلك الحزب الشيوعي موقفاً معارضا للمشروع فقد هاجمت جريدة القاعدة الحكومة واتهمتها بمحاولة اثارة الكراهية بين أبناء الشعب الواحد خدمة لبريطانيا، وأنها تساعد (إسرائيل) على إقامة وطن لها بدعم من بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية[٧].

لم تستمر حكومة توفيق السويدي طويلاً بسبب ضغط بريطانيا على الحكومة لمواجهة الحزب الشيوعي وبسبب الأوضاع الدولية الجديدة في الشرق الأوسط ورغبة بريطانيا في ربط العراق بتحالفات دولية تخدم المصالح البريطانية في المنطقة فقدم استقالته في ١٢ أيلول ١٩٥٠، وتشكلت وزارة جديدة برئاسة نوري السعيد[٨] في ١٦ أيلول من الشهر نفسه، فجاءت تصريحاته منذ الأيام الأولى لتوليه رئاسة الوزراء منسجمة مع تطلعات بريطانيا لربط العراق بتحالفات دولية في المنطقة، واستثمرت بريطانيا اندلاع حرب غير مباشرة بين الدول الغربية والاتحاد السوفيتي في أثر الازمة الكورية[٩] عام ١٩٥٠، من أجل القضاء على الحركة الشيوعية في العراق، فأخذت تحذر الحكومة العراقية من خطر الاتحاد السوفيتي واحتمال قيامه بعملية عسكرية ضد العراق، ففي التقرير الذي بعثه السفير البريطاني هنري ماك (Henry Mack) إلى وزارة الخارجية البريطانية أشار إلى أن الحكومة العراقية قلقة بشأن توقعها عدوان سوفيتي ضدها، وأن الشعب العراقي متأثر بالدعاية السوفيتية الشيوعية بشكل كبير، فاستثمرت الحكومة البريطانية هذا القلق وزادت من ضغوطها عليها عن طريق التصريحات فقد صرح السفير البريطاني في ايران ريدر بولارد (Read Polard) بأن بريطانيا قلقة من محاولة الاتحاد السوفيتي الاستحواذ على مناطق انتاج النفط في الشرق الأوسط، كما بدأت بريطانيا ببث اخبار عن وجود تحشيدات تقدر بثلاثين فرقة على الحدود القريبة من العراق، وانها تفكر بإيجاد حلف يضم العراق وعدد من الأقطار العربية وايران وتركيا وأفغانستان وباكستان والهند للتصدي للخطر الشيوعي[١٠].

يبدو أن الضغوط البريطانية على الحكومة العراقية كان يهدف إلى شقين، الأول حث الحكومة العراقية على محاربة الحركة الشيوعية، والثاني ربط العراق بتحالفات دولية تهيمن هي عليها، لتبعد نفسها عن الساحة السياسية الداخلية بشكل صوري، لتخفف من المعارضة السياسية ضد وجودها في العراق.

بينت الخارجية البريطانية في ٧ تشرين الثاني ١٩٥٠ أن الضربات التي تلقاها الحزب الشيوعي منذ عام ١٩٤٧ والتي أدت إلى اعتقال خمسة من قادته قد أضعفت نشاط الحركة الشيوعية في العراق، لكنها حذرت من أن الدعاية السوفيتية الشيوعية لاتزال مؤثرة، وتستغل سوء الأوضاع بشكل عام في العراق وتمكنت من نشر الأفكار الشيوعية بين الطلبة العراقيين، وأشارت إلى ضرورة تلافي الثغرات الموجودة في ذيل قانون العقوبات

البغدادي لعام ١٩٣٨، الخاص بمكافحة الشيوعية الذي نصت مادته (**يعاقب بالأشغال الشاقة او الحبس مدة لا تزيد على سبع سنين او بالغرامة او بهما، كل من حبذ أو روج بإحدى وسائل النشر المنصوص عليها في المادة ٧٨ من هذا القانون أياً من المذاهب الاشتراكية أو البلشفية أو الفوضوية أو الإباحية أو ما يماثلها**)[١١]، وبشكل خاص قانون الإقامة الذي لم يتطرق إلى الوافدين الذين يحملون هذه الأفكار[١٢].

بين السفير البريطاني في بغداد هنري ماك أن مديرية التحقيق الجنائي تؤدي دورا فعالاً في مكافحة انتشار الأفكار الشيوعية في العراق، وأن التطور الحاصل في عملها جاء نتيجة دعمها من قبل بريطانيا، واكتساب الخبرات من الضباط البريطانيين الذين يشرفون على عملها، وكان من المفترض أن يستمر هؤلاء الضباط بالعمل مع العراقيين لكن الأوضاع على الساحة العراقية تمنع ذلك، وأشاد بالإجراءات التي تتخذها الحكومة العراقية لتقويض النشاط الشيوعي في العراق ووصفها بانها فعالة ومؤثرة بشكل جيد، ودعا الحكومة العراقية إلى الاستمرار بإجراء هكذا ممارسات ضد الحركة الشيوعية بين الحين والأخر، وأبدى سروره لقيام وزير الداخلية العراقي بتقديم طلب إلى مجلس الوزراء العراقي لاستحصال الموافقة على الغاء نقابات العمال بعد أن ثبت لديه أنها تحرض العمال على أعمال تضر بالأمن العراقي والمصالح البريطانية، وقد تم بالفعل حل نقابة النجارين بعد أن ثبت بالأدلة قيامها بنشاطات شيوعية، كما اثنى على السلطات العراقية لاستعمالها القانون العسكري بعد فرض الأحكام العرفية على البلاد في مناطق متعددة لمكافحة الحركة الشيوعية[١٣].

كما نجحت بريطانيا بجعل الحكومة العراقية تشعر بالقلق من احتمال تعرض العراق لهجوم سوفيتي على حدوده الشمالية[١٤]، فاقترح السفير البريطاني هنري ماك في عام ١٩٥٠ على وزارة الخارجية حث الحكومة العراقية وتشجيعها على اعتقال وسجن الشيوعيين الذين تثبت مخالفتهم لأحكام قانون مكافحة الشيوعية، وكذلك حثها على اجراء اتصالات وتبادل المعلومات عن نشاطات الحركة الشيوعية مع بقية بلدان الشرق الأوسط، لكون الحكومة العراقية تخشى تبادل مثل هكذا معلومات مع بعض البلدان ومنها الحكومة اللبنانية التي قدمت طلبا للحكومة العراقية بهذا الشأن، مبررة ذلك بانكشاف طرق تعاملها للشيوعيين في العراق إذا ما وصل إلى الجانب اللبناني[١٥].

وأبدت السفارة البريطانية قلقها من انتشار الافكار الشيوعية في أوساط الطلبة العراقيين والصحافة العراقية بشكل كبير في اثناء الستة أشهر الأخيرة من عام ١٩٥٠، وأشارت إلى أن الشباب الوطنيين قد تأثروا بها أكثر من غيرهم، لأنهم وجدوا أنفسهم قد فقدوا أي فرصة لهم في ظل النظام في العراق، وحتى الذين لا يؤيدون الحركة الشيوعية فأنهم قد يلجأون اليها لخوفهم من الصراع بين الكتلتين العالميتين الشرقية والغربية وتأييد الولايات المتحدة الأمريكية لـ(إسرائيل)[١٦].

كان من الطبيعي أن تحرض بريطانيا السلطات العراقية للقيام بحملات اعتقال ضد قادة الحزب الشيوعي بعد الدعوات المستمرة للحزب الشيوعي العراقي لتأميم النفط العراقي من الشركات النفطية الأجنبية، والمطالبة برفع الجماهير شعار (تأميم النفط)[١٧]، كما أن السلطات العراقية أدركت أن الحزب الشيوعي بدأ يستعيد نشاطه، فعاودت في اب ١٩٥١ بإجراء حملة اعتقالات ضد قياداته واعتقلت عضوي اللجنة المركزية يعقوب مناحيم قوجمان وبلال عزيز، فاضطر الحزب إلى إعادة تشكيل اللجنة المركزية في الشهر نفسه، فضمت بهاء الدين نوري[١٨] سكرتيرا عاما للجنة وعضوية كريم أحمد الداود[١٩] وعطشان الازيرجاوي وصادق جعفر الفلاحي (مسؤول اللجنة العمالية) وناصر عبود (مسؤول لجنة بغداد) ومحمد راضي شبر وباقر جعفر محمد وعبد الله عمر محي الدين وسليم جلبي، كما شكل الحزب في تشرين الأول من العام نفسه منظمة جماهيرية باسم (اتحاد الشبيبة الديمقراطي العراقي) تابعة للحزب وتأخذ تعليماتها من اللجنة المركزي للحزب[٢٠].

ومن الجدير ذكره فان الحكومة تنبهت إلى قيام الحزب الشيوعي بانشاء نقابات عمالية غير مجازة في المعامل المختلفة تتحدث باسم العمال وتتفاوض نيابة عنهم، أطلق عليها (المكتب الدائم لمجلس نقابات العمال) وكان جميع أعضائها من الشيوعيين، لذلك عمدت الحكومة في خريف عام ١٩٥١ إلى انشاء نقابة مضادة لها باسم (الجبهة القومية العمالية) وضمت مجموعة من عمال الأحذية والخياطة والميكانيك وسواق السيارات، فرفض العمال الشيوعيون الانضمام لها خشية عدم السماح لها مستقبلا في انشاء نقابات عمالية مجازة[٢١].

استفزت أنباء توقيع الحكومة اتفاقية مناصفة الأرباح[٢٢] مع الشركات النفطية في الثالث من شباط ١٩٥٢ الشعب العراقي، وأخذت الجماهير تضغط على الحكومة لتأميم النفط، ورفع عدد من طلاب الكليات طلبات إلى رئاسة الوزراء للعدول عن هذا الاتفاق وتأميم النفط ونظموا مظاهرات في ١٩ شباط ١٩٥٢ فانضم اليهم الشيوعيون مع أعضاء الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال وحزب الجبهة الشعبية المتحدة وحدث صدام مع الشرطة، وتزامنت هذه الأحداث مع تنظيم العمال الشيوعيون اضرابا في ميناء البصرة الذي استمر ثلاثة أيام، وشارك فيه قرابة (٣٢٠٠) عامل، ما حدا بالسلطات إلى التصدي لهم واستشهاد عدد من العمال[٢٣]، وهيأ الأجواء للحزب الشيوعي لطرح فكرة قيام جبهة وطنية بين الأحزاب، لتوحيد نشاطها وتنظيم العمل فيما بينها، لكن حزب الجبهة الشعبية المتحدة رفض انضمام الشيوعيين إلى الجبهة، وعلى الرغم من ذلك انضم إلى الجبهة عدد من الشيوعيين من حركة أنصار السلام[٢٤] دون الإعلان عن ذلك رسميا[٢٥].

حانت الفرصة للجبهة الوطنية للانقضاض على السلطات بعد أن أصدرت عمادة كلية الصيدلة في بغداد نظاما جديدا لامتحانات الدور الثاني، الذي رفضته الجماهير الطلابية في الكلية ونظم طلابها يوم ١٨ تشرين

الثاني ١٩٥٢ تظاهرات ضد عميد الكلية، ثم تعاطف معهم طلبة كليات الحقوق وخرجوا معهم في اليوم التالي في المظاهرات حتى امتدت هذه التظاهرات لتشمل جميع طلبة الكليات، فانطلقت في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٥٢ تظاهرات طلابية في مخلف المدن العراقية، وأدى الشيوعيون دورا كبيرا فيها، شارك فيها جميع أعضاء اللجنة التنفيذية للحزب الشيوعي، فاستعملت السلطات العنف ضد المتظاهرين ما أدى إلى سقوط (١٢) قتيل في بغداد، واستمرت المظاهرات في اليوم التالي والقت الشيوعية ثمينة ناجي يوسف البيان النهائي للمتظاهرين من على ظهر احدى مدرعات الجيش العراقي بعد أن سمح الجيش لهم بذلك[٢٦].

حاولت بريطانيا الاستفادة من المظاهرات لصالحها فاتهمت أحزاب المعارضة اليسارية والمجموعات الشيوعية بقيادة مظاهرات الطلاب يوم ٢٢ تشرين ١٩٥٢ التي تزامنت مع اجتماع حكومة مصطفى العمري[٢٧] لإكمال مسودة قانون الانتخابات لعرضها أمام البرلمان العراقي، فحولتها إلى مظاهرات ضد الدولة، ورفعت فيها شعارات تطالب بأسقاط الحكومة، وجعل الانتخابات بطريقة مباشرة، وأشارت السفارة إلى أن بعض المتظاهرين الشيوعيين كانوا يحملون أدوات جارحة (خناجر) ومسدسات، وهاجموا رجال الشرطة في شارع الرشيد ببغداد، ما اضطرهم إلى استعمال الغاز المسيل للدموع ضدهم، فادى إلى مقتل أحد المتظاهرين وجرح ثلاثة عشر من الشرطة[٢٨].

إزاء هذا الوضع المتأزم قدم رئيس الوزراء مصطفى العمري استقالته مساء ٢٢ تشرين الثاني ١٩٥٢، احتجاجا على تأييد الوصي عبد الاله[٢٩] لدعوة رئيس أركان الجيش الفريق نور الدين محمود[٣٠] إلى استمرار استعمال العنف واطلاق النار ضد المتظاهرين، فقُبِلت استقالته وعهد بها إلى الفريق نور الدين محمود، فأشارت السفارة البريطانية إلى أن استقالة مصطفى العمري أدت إلى تقوية شوكة الشيوعيين[٣١]، وفي أثر تشكيل الوزارة الجديدة في مساء يوم ٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٢، أُعلنت الاحكام العرفية في اليوم نفسه[٣٢]، وحُلت جميع الأحزاب وأُغلقت جميع الصحف البغدادية، لكن السلطات لم تستطع أن تسيطر على الاحتجاجات الجماهيرية التي استمرت في البصرة والعمارة والديوانية والنجف والكوت والحلة وكربلاء، على الرغم من نزول القوات المسلحة إلى الشوارع، ففي البصرة على سبيل المثال هاجم المتظاهرون المعهد البريطاني، وفي صباح اليوم التالي انطلقت مسيرة لتشييع الطالب الذي قتل في المظاهرات في بغداد فهتف الشيوعيون بسقوط حكومة نور الدين محمود وطالبوا بتعيين حكومة شعبية برئاسة كامل الجادرجي[٣٣] رئيس الحزب الوطني بدلا عنه، ما دفع القوات الأمنية إلى اطلاق النار فوق رؤوس المشيعين واعتقال عددا منهم، وكان من بين المعتقلين قادة الأحزاب السياسية من أمثال كامل الجادرجي، وعضوين من جماعة أنصار السلام هما رئيس نقابة المحامين عبد الوهاب محمود ومهدي الجواهري[٣٤]، وعدد من قادة الحزب الشيوعي العراقي[٣٥].

على الرغم من الانقسامات الداخلية في الحركة الشيوعية، وما تعرضت له من القمع والاضطهاد في المدة الأخيرة على يد السلطات، لكنها استطاعت أن تجبر الحكومة على الرضوخ لمطالب المتظاهرين، إذ أصدرت الحكومة في ١٦ كانون الأول ١٩٥٢مرسوما برقم (٦) لسنة ١٩٥٢ تضمن إقرار مبدأ الانتخابات المباشرة، وأجريت الانتخابات في ١٧ كانون الثاني ١٩٥٣، فأصدر الحزب الشيوعي منشورا بعد فرز نتائج الانتخابات ووصفها بالمهزلة الانتخابية، وبعد أن نفذت وزارة نور الدين محمود مهمتها في قمع المتظاهرين وتهدئة الأمور قدمت استقالتها، وتشكلت وزارة جديدة برئاسة جميل المدفعي[٣٦] في ٢٩ كانون الثاني ١٩٥٣، فسارع الحزب الشيوعي إلى الدعوة لأسقاط حكومته واستبدالها بحكومة وطنية، وتوقع الحزب المزيد من الإرهاب والقمع لضرب الحركة الشيوعية تنفيذا للمخطط البريطاني[٣٧].

أصرت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي على العمل بالميثاق الوطني الجديد وطردت المنشقين عن الحزب، وأصدرت في الأول من اذار ١٩٥٣ الميثاق المعدل الذي عرف فيما بعد باسم (ميثاق باسم) اشتمل على المبادئ الجديدة منها، الدعوة لإسقاط النظام الملكي، وإعطاء حق تقرير المصير للشعب الكردي، وتثبيت موقف الحزب من مساندة القضية الفلسطينية[٣٨].

تعرض الحزب الشيوعي إلى انتكاسة جديدة بعد أن تم إلقاء القبض على بهاء الدين نوري في ١٣ نيسان ١٩٥٣، فاستلم كريم أحمد الداود قيادة الحزب وباشر بتكوين اللجنة المركزية الثامنة مع ناصر عبود ورشيد عارف وسليم الجلبي وكاكه ى فلاح، الذين قرروا القيام بمظاهرات يومية خاطفة للأفراج عن المعتقلين الشيوعيين، وقد أدت هذه المظاهرات مهمتها على أكمل وجه فقد تعاطفت معهم الجماهير، فعلى سبيل المثال اخذت هذه الجماهير تحدث ضجيجا لإخافة افراد الشرطة الذين يلاحقون المتظاهرين، ويفتحون أبواب بيوتهم لإخفاء المتظاهرين الشيوعيين عنهم، وكانت النساء تستقبل المظاهرة بالزغاريد، كما استطاع أعضاء اللجنة من إيصال صوت الحزب إلى الأحزاب الشيوعية في لبنان وسوريا وبريطانيا، ما أدى إلى زيادة الضغط على السلطات العراقية [٣٩].

وأدى ضغط الأحزاب الشيوعية العربية والعالمية على الحكومة العراقية، إلى أن تصعد بريطانيا من تحذيراتها للمسؤولين العراقيين من خطر الحركة الشيوعية، لدفعهم إلى اجراء تحالفات مع دول المنطقة للتصدي لهذا الخطر، وقد طلب وزير الخارجية البريطاني انتوني ايدن(Anthony Eden) من نوري السعيد في ١٠ حزيران ١٩٥٣ بضرورة السيطرة على نشاط الشيوعيين من الطلبة والعمال، كما بعث اللورد سالزبيري (Lord Salisbry) عضو مجلس اللوردات البريطاني برسالة خاصة إلى نوري السعيد في الوقت نفسه ذكره فيها بخطر الحركة الشيوعية وضرورة الاستقرار في الشرق الأوسط عن طريق عقد تحالفات بين دول المنطقة ضد

التهديدات الشيوعية، والقيام بإجراء إصلاحات اقتصادية واجتماعية لتفويت الفرصة على الحركة الشيوعية في العراق[٤٠].

استقالت وزارة جميل المدفعي في ٥ ايار ١٩٥٣ وفقاً لأحكام الدستور العراقي لتولي الملك فيصل الثاني سلطاته الدستورية، ثم كُلفَ بتشكيل وزارة جديدة مرة أخرى في السابع من الشهر نفسه، ونتيجة اضطراب الأوضاع الأمنية، وحادثتي سجني بغداد والكوت[٤١] اضطر إلى تقديم استقالته في ١٥ ايلول من العام نفسه وتشكلت وزارة جديدة في ١٨ أيلول برئاسة فاضل الجمالي[٤٢].

قررت وزارة فاضل الجمالي[٤٣] في ٢٨ أيلول ١٩٥٣رفع الاحكام العرفية، لكن السفارة البريطانية حذرته من تحالف الحزب الشيوعي العراقي مع قيادات حزبي الاستقلال والحزب الوطني الديمقراطي للقيام بأعمال عنف واضطرابات في بغداد لإسقاط حكومته، واتهمت الحزب بتحريض عمال معمل السكائر على الاضراب، وان لديها الأدلة الكافية على ذلك[٤٤]، وتأكدت توقعات السفارة عندما أخبر رئيس الوزراء العراقي السفير البريطاني جون تروتبك (Jhon Troutbeck) (١٩٥١-١٩٥٤) في شهر تشرين الثاني ١٩٥٣ بأن نشاط الحركة الشيوعية لا يقتصر على الحزب الشيوعي فقد بل أن نقابة المحامين العراقيين ونقابة الأطباء والحزب الوطني الديمقراطي وجماعة انصار السلام والاتحاد الوطني لطلبة العراق يمارسون النشاط الشيوعي ويساندون الحزب الشيوعي في نشاطاته[٤٥].

يبدو لنا أن البريطانيون قد تمكنوا من اختراق التنظيمات الشيوعية، وكانوا على علم بتحركات الحزب الشيوعي عن طريق جواسيسهم، وبعد أن يحصلوا على معلومات أكيدة عن نية الشيوعيين المستقبلية يقومون بتحذير السلطات العراقية على شكل توقعات، من أجل زرع القلق لديها، وما أن ينفذ الشيوعيين مخططاتهم حتى يطمئن المسؤولون العراقيون للبريطانيين الذين يستثمرونها في دفع هؤلاء المسؤولين لعقد اتفاقيات مع دول المنطقة لمواجهة المد الشيوعي السوفيتي دون أن تتدخل هي بشكل مباشر.

استمر نشاط الحزب الشيوعي بتحريض العمال على الاضراب، فأعلن عمال مصلحة نقل الركاب في البصرة الاضراب عن العمل في مطلع تشرين الأول ١٩٥٣ لمدة ثلاثة أيام، كما أضرب عمال اللاسلكي في ميناء البصرة عن العمل يوم ١٧ تشرين الثاني من السنة نفسها، وتبعهم يوم ٢١ تشرين الثاني اضراب عمال ميناء الفاو مطالبين بزيادة الأجور وانشاء نقابة لهم، ثم أضرب عمال شركة نفط البصرة في ٥ كانون الأول ١٩٥٣، ورفع هؤلاء المضربين شعارات شيوعية هتفت بحياة (اتحاد العمال العلمي) و(السلام العالمي) و(اتحاد الطلبة العالمي)، فاضطر في أثرها وزير الداخلية سعيد القزاز[٤٦] إلى الاستعانة بقوات من الجيش العراقي لقمع

التظاهرات بفتح النار عليهم فسقط منهم عدد من القتلى والجرحى، وحمل الوزير الحزب الشيوعي مسؤولية الأحداث ووصفه بـ(**الهدامون والمخربون والفوضويون**)[٤٧].

كان رأي السفير البريطاني جون تروتبك بأن حكومة فاضل الجمالي قد فسحت المجال لانتشار الحركة الشيوعية في العراق أكثر من أي حكومة سابقة، وأن الشيوعيون تمكنوا في ظل هذه الحكومة من التغلغل إلى حد كبير بين صفوف الطلبة والمحامين والعمال، كما أنهم وسعوا نشاطهم في أرياف المدن العراقية بشكل كبير، ووجهوا نشاطاتهم ضد الإصلاحات التي قامت بها حكومة فاضل الجمالي في شتى المجالات[٤٨]، لذلك دفعته للعمل على بث الدعاية المضادة للشيوعية وحزب الاستقلال بين طلاب الجامعات، وقد حقق بالفعل بعض النجاح عن طريق تأسيس بعض المنظمات الطلابية القومية المعارضة للشيوعية، لكن بريطانيا أبدت قلقها كذلك من معادات هذه المنظمات للقوى الغربية نتيجة سياستها في فلسطين والدول العربية في افريقيا[٤٩].

المبحث الثاني. الموقف البريطاني من نشاط الحزب الشيوعي ١٩٥٤-١٩٥٥

عملت الحكومة العراقية بنصيحة بريطانية وكثفت من حملاتها الدعائية والاعتقالات ضد الشيوعين للتضييق على نشاطاتهم، فقد أعلنت الشرطة العراقية في ٢٢ كانون الثاني ١٩٥٤ عن اعتقال ١٢ شيوعي على الحدود العراقية-الإيرانية عند محاولتهم الدخول إلى الأراضي العراقية من ايران وهم يحملون مجموعة من المتفجرات للقيام بأعمال تخريبية[٥٠]، كما القت الشرطة القبض على ثمانية عناصر من الحزب الشيوعي يوم ٥ شباط ١٩٥٤ وهم يوزعون منشورات بمناسبة ذكرى وثبة كانون الثاني ١٩٤٨ في بغداد[٥١]، وتمكنت الشرطة في ٢٢ شباط ١٩٥٤ من كبس أكبر وكر للحزب الشيوعي في دار عضو اللجنة المركزية للحزب سليم الجلبي، فصادرت الاف المنشورات والة رونيو ومكتبة كاملة مليئة بأدبيات الحزب[٥٢].

اتهم رئيس الوزراء العراقي فاضل الجمالي في أثناء القاءه خطاب صحفي يوم ٣١ اذار ١٩٥٤ الشيوعيين بتحريض الجماهير العراقية ضد مشروع انضمام العراق إلى التحالف التركي-الباكستاني[٥٣] وقد أشار إلى أن الشيوعيين قد غرروا ببعض الطلبة الذين وصفهم بالأبرياء ليقموا بمظاهرات ضد المشروع[٥٤].

ولكن هذه الاجراءات الحكومية لم تقف عائقا في استمرار الحزب لشيوعي بنشاطاته سواء في الداخل أو الخارج فقد تلقى رئيس اللجنة المركزية للحزب الشيوعي كريم أحمد الداود دعوة للمشاركة في مؤتمر الأحزاب الشيوعية لدول الكومنولث البريطاني في لندن يوم ٢١ نيسان ١٩٥٤، ولصعوبة حصوله على جواز سفر أرسل حسين أحمد الرضي (سلام عادل)[٥٥] وناب عنه في المؤتمر والقى كلمة فيه عن أحوال الحزب ونشاطاته نالت استحسان المشاركين، أما على الصعيد الداخلي فقد عززت المشاركة في المؤتمر من موقف الحزب بين بقية

الحركات الوطنية، وشجعته على التعاون معها[٥٦]، لتشكيل الجبهة المتحدة مع الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال وحركة أنصار السلام ومجموعة من الطلبة والمحامين والمعلمين والأطباء لتنسيق جهود الأحزاب السياسية للمشاركة في الانتخابات النيابية، ودعت إلى اطلاق الحريات الديمقراطية ورفض المساعدات الأمريكية للعراق وإلغاء الامتيازات النفطية الممنوحة للشركات الأجنبية[٥٧].

قدم رئيس الوزراء فاضل الجمالي استقالته في ١٩ نيسان ١٩٥٤ مبررا استقالته بالظروف المحيطة بالوزارة التي لا تساعده على تأدية واجباته وتشكلت وزارة جديدة برئاسة أرشد العمري في ٢٩ من نفس الشهر[٥٨].

تطابق رأي السفير البريطاني جون تروتبك مع رأي الملك فيصل الثاني في أثناء لقائهما في ١٤ حزيران ١٩٥٤ بضرورة تعيين نوري السعيد رئيسا للوزراء للتصدي لنشاط الحركة الشيوعية الاخذ بالتصاعد والذي أصبح أكثر تنظيما، وأبدى السفير قلقه من تحالف الشيوعيين مع الأحزاب اليسارية داخل البرلمان لذلك حثه على بذل الجهود لتوحيد العمل السياسي بين نوري السعيد وصالح جبر لتشكيل جبهة موحدة داخل البرلمان لتضم جميع الأطراف السياسية المناهضة للشيوعية[٥٩].

في هذه الأثناء انتقلت قيادة اللجنة المركزي الثامنة للحزب الشيوعي من كريم أحمد إلى حميد عثمان بعد أن تمكن من الهروب من السجن في ١٦ حزيران ١٩٥٤ مع مجموعة من أعضاء الحزب، وأضاف حميد عثمان للجنة كل من هادي هاشم وفرحان طعمة دون الرجوع إلى أعضاء اللجنة، وأصبح كريم أحمد مسؤولا عن تنظيمات الحزب الشيوعي في بغداد، وأخذ على عاتقه تقوية الصلة بين الحزب والجماهير عن طريق ممارسته لنشاطه الحزبي بشكل فعال في المقاهي ودور السينما والمدارس والتجمعات الجماهيرية ودعوته للجماهير للانضمام إلى الحزب الشيوعي[٦٠].

حذرت وزارة الخارجية البريطانية من تصاعد النشاط الشيوعي في العراق وأشارت إلى أن وزير الخارجية فاضل الجمالي أبدى قلق حكومته من هذا النشاط في أثناء زيارته إلى لندن يوم ٢٣ حزيران ١٩٥٤، وذكر بأن حكومته قد تفاجأت من قوة مرشحي الحركة الشيوعية في الانتخابات البرلمانية، وأنه على الرغم من أن نتائج الانتخابات كانت مرضية بالنسبة للحكومة، لكن الشيوعيون تمكنوا من اختراق العديد من المؤسسات والكتل المشاركة في الانتخابات، وأصبحوا يشكلون خطراً حقيقياً، بعد أن ساعدهم عدد من أعضاء البرلمان الذين يميلون إلى الشيوعية في ذلك، وطلب الوزير العراقي في أثناء لقائه مع وزير الدولة في وزارة الخارجية البريطانية سلوين لويد (Selwyn Lloyd) أن تسارع وزارة الخارجية البريطانية بالضغط على نوري السعيد وصالح جبر للموافقة على حل حزبهما السياسيين الاتحاد الدستوري[٦١] والأمة الاشتراكي[٦٢]، وتشكيل جبهة سياسية تعمل ضد الشيوعية، ومساندة الحكومة العراقية في بث دعاية مناهضة للحركة الشيوعية[٦٣]، ولم

تمض مدة طويلة حتى طلب وزير الخارجية البريطاني انطوني ايدن من نوري السعيد في ٢٩ تموز ١٩٥٤ تشكيل الوزارة العراقية الجديدة والعمل مع بقية الأطراف السياسية المناهضة للشيوعية، لكن الأخير رفض التعاون مع صالح جبر مالم يعلن عن تخليه عن سياسته العشوائية ويعمل على وفق برنامج سياسي محدد، ووصفه بالطرف السياسي الضعيف[٦٤]، ولكنه استجاب لطلب انطوني ايدن ووافق على تشكيل الوزارة، وسارع إلى ارسال كتاب إلى الملك فيصل الثاني في ٣١ تموز ١٩٥٤ طلب منه الموافقة على منهاج عمل وزارته الخارجية والداخلية، وتضمن منهاج وزارته الخارجية ابرام تحالفات مع باكستان وتركيا أما منهاجه الداخلي فتضمن العمل على تطهير جهاز الدولة من العناصر الهدامة الشيوعية والفاسدة والعاجزة والموالين للاستعمار، وشكل الوزارة في ٤ اب ١٩٥٤[٦٥].

نلاحظ هنا مدى ارتباط مكافحة الحركة الشيوعية في العراق بالمصالح البريطانية، واستفادتها من نشاطات الحركة الشيوعية للضغط على المسؤولين العراقيين، وتنصيب رئيس وزراء يخدم مصالحها وبشكل خاص نوري السعيد، الذي تستعمله لقمع تحركات الشيوعيين وفي الوقت نفسه سعيه إلى ربط العراق بتحالفات تخدم المصالح البريطانية، وجعل العراق تابعا لها لقرب انتهاء المعاهدة العراقية-البريطانية لسنة ١٩٣٠.

ولغرض الحد من تحركات ونشاطات الشيوعيين صادق الملك فيصل الثاني في ٢٢ اب ١٩٥٤ على ثلاثة تعديلات على قانون العقوبات البغدادي رقم ٥١ لسنة ١٩٣٨، وقانون الجنسية لعام ١٩٢٤، وأحيل مشروع التعديلات إلى مجلس النواب لدراسته، حمل التعديل الأول الرقم ١٦ لسنة ١٩٥٤ تضمن معاقبة مروجي الأفكار الشيوعية والصهيونية، وأصبح القانون يشمل (**هؤلاء الذين يخدمون نشر هذه الأفكار تحت غطاء عضوية انصار السلام والشباب الديمقراطي وما شابه تلك الحركات**)، أما التعديل الثاني فحمل الرقم ١٧ لسنة ١٩٥٤ وأعطى الحق لمجلس الوزراء بسحب الجنسية من أي شخص تثبت ادانته بما تم الإشارة اليه في التعديل الأول وذلك بمقترح من وزارة الداخلية، كما أعطى الحق لوزير الداخلية بحبسه والتحفظ عليه حتى يتم ترحيله خارج العراق، اما التعديل الثالث الذي يحمل الرقم ١٨ لسنة ١٩٥٤ فقد نص على أن من حق وزير الداخلية أن يقدم طلب إلى مجلس الوزراء بإغلاق أي جمعية أو اتحاد تحيد عن المبادئ والاهداف التي أعلنتها عند حصولها على إجازة التأسيس أو إذا مارست نشاط يعرض امن البلد للخطر، وجاء التعديل الثالث على سبيل المثال كتحذير لنقابة المحامين التي يترأسها الشيوعي عبد الوهاب محمود رئيس جماعة انصار السلام، كما أعلنت وزارة الداخلية في الوقت نفسه بانه يتوجب على أي شخص مشمول بهذه التعديلات ابلاغ أقرب مركز للشرطة بشكل تحريري في غضون شهر واحد ليتجنب العقوبة[٦٦]، فتقدم عدد

كبير من كوادر الحزب الشيوعي بطلبات إلى الجهات المسؤولة أعلنوا فيها عن براءتهم من الحزب الشيوعي ومبادئه[٦٧].

زيادة على ذلك أصدرت الحكومة العراقية قرارا يحمل الرقم ١٩ لسنة ١٩٥٤ تم بموجبه الغاء جميع الجمعيات والأحزاب التي تشكلت بموجب قانون الجمعيات الصادر عام ١٩٢٢، وفرضت عليها تقديم طلبات تأسيس جديدة، وتم بموجب هذا القرار السماح فقط للجمعيات والأحزاب المرتبطة بأحد الوزراء، ولا يسمح بتأسيس جمعيات وأحزاب جديدة يكون هدفها تغيير الحكومة أو أحداث انشقاقات بين الشعب، ونتيجة لذلك لم يتبق على الساحة السياسة غير حزبين هما حزب الجبهة الشعبية وحزب الاستقلال الذي تم اغلاق صحيفته (لواء الاستقلال) كذلك[٦٨].

الجدير بالذكر أن جميع مقترحات وزارة الداخلية للحد من الحركة الشيوعية صدرت عن وكيل وزارة الداخلية خليل كنه، الذي تولى إدارة شؤون الوزارة في أثناء سفر وزير الداخلية سعيد القزاز خارج العراق، ومن مقترحاته الأخرى التي نفذها نوري السعيد الاتفاق مع وزير الثقافة المصري صلاح سالم في ١٥ اب ١٩٥٤ تأليف لجنة مشتركة عراقية-مصرية خارج الجامعة العربية لوضع كتب وتنظيم برامج مناهضة للشيوعية، ومنع تداول الكتب الشيوعية في مصر والعراق، كما طلب خليل كنه من مديرية التحقيقات الجنائية جرد بأسماء جميع الشيوعيين المحكومين بالسجن أو بمراقبة الشرطة ومدة حكم كل منهم وأماكن اقامتهم وأسماء الشيوعيون الذين يعلنون براءتهم من الحزب الشيوعي، وكذلك تزويد الوزارة بأسماء الشيوعيين الذين لا زالوا يمارسون نشاطاتهم لتتمكن الوزارة من مراقبة تحركاتهم[٦٩].

أشاد السفير البريطاني جون تروتبك بالإجراءات التي اتخذتها وزارة الداخلية، ووصفها بانها افضل من إجراءات حكومة نوري السعيد ضد الشيوعيين في عام ١٩٥١ التي وصفها بالإجراءات العقيمة، وأشار إلى أن جميع أحزاب المعارضة اخذت تستعمل الدعاية الشيوعية الثورية في طرح برامجها، وان وزارة الداخلية الحالية تمكنت من اتخاذ إجراءات حازمة ضدها دون أن تستعمل قانون الاحكام العرفية، وان هذه الحكومة اثبتت انها قوية، لأنه يرى انه لا نهاية للحركة الشيوعية ويجب أن تكون هذه الإجراءات مستمرة[٧٠].

المبحث الثالث. أثر حلف بغداد ١٩٥٥ على نشاط الحزب الشيوعي

على الرغم من وجود أغلب قادة الحزب الشيوعي العراقي في السجون لكنهم كانوا يمارسون حياتهم الحزبية فيه، فقد رفع السجناء الشيوعيين في سجن بعقوبة مذكرة احتجاج في ٧ أيلول ١٩٥٤ باسم الحزب الشيوعي إلى رئيس الوزراء نوري السعيد ووزير الداخلية سعيد القزاز، تضمنت استهجانهم للإجراءات التي اتخذتها الحكومة ضد الحركة الشيوعية، وطالبوا بإلغاء المراسيم التي وصفوها بالجائرة وأكدوا على عدم تخليهم عن

أفكارهم ومبادئهم[٧١]، وبعد أن أجريت الانتخابات البرلمانية يوم ١٢ أيلول ١٩٥٤، وفاز حزب الاتحاد الدستوري بزعامة نوري السعيد بالأغلبية البرلمانية بواقع(٥٢) عضوا، وحصل الحزب الاشتراكي الشعبي بزعامة صالح جبر على (١٤) مقعدا، فيما حصل حزب الاستقلال على مقعدين فقط لكل من محمد مهدي كبة وسعيد عبد المحسن الدوري، أعلن حزب الاستقلال في ١٦ أيلول ١٩٥٤ بأن أعضائه الفائزين بالمقاعد لن يشاركوا في المجلس، لذلك أعلن محمد مهدي كبة انسحابه من البرلمان، فيما استقال سعيد عبد المحسن الدوري من الحزب واستمر في عضويته البرلمانية[٧٢].

إزداد قلق السفارة البريطانية من نشاط الحزب الشيوعي العراقي بعد أن وجدوا الطريق أمامهم معبدا لنشر أفكارهم بين المراكز الحضرية والمناطق الريفية وبشكل خاص في المناطق الكُردية في شمالي العراق، نتيجة أنانية الطبقة الحاكمة وتفشي الفقر وانعدام فرص العمل للشباب الذين يتخرجون من الكليات سنة بعد أخرى فيعمل الشيوعيون على اقناعهم بالأفكار الشيوعية، وبدأت الحكومة العراقية بطلب المساعدة الدولية للقضاء الشيوعيين، لأنها أدركت في المدة الأخيرة مدى خطر المد الشيوعي، وانها تحاول معالجتها بأي شكل من الاشكال، واتخذت المعالجات الحكومية شكلين، الأول دعا اليه وزير الخارجية العراقي فاضل الجمالي عن طريق جذب الجماهير إلى الصف الوطني بطريقة سياسية، والثاني طرحه نوري السعيد بتقوية الحكومة واتخاذ إجراءات قوية ضدهم، وكان من الطبيعي أن تؤيد بريطانيا رأي نوري السعيد، فأشارت السفارة البريطانية في بغداد إلى انها إجراءات كفيلة بتقليص المد الشيوعي في العراق، وبرر ذلك بخبرة نوري سعيد وانه عندما يترأس الوزارة يلاحظ افول المد الشيوعي في العراق[٧٣].

كما أخذت بريطانيا تضغط على الحكومة العراقية لزيادة إجراءاتها لمكافحة الشيوعية والتسريع بها، فرضخ مجلس النواب وناقش التعديلات على قانون العقوبات البغدادية التي وافق عليها الوصي ورفعها سابقا للمجلس، وصادق أعضاء المجلس عليها في ٣٠ كانون الأول ١٩٥٤، وقد برر وزير الداخلية سعد القزاز اصدار التعديلات لوجود منظمات تعمل على نشر الأفكار الشيوعية مثل جماعة أنصار السلام واتحاد الشبيبة الديمقراطي العراقي، وتهدف إلى شل الدولة عن الاستعداد للدفاع عن نفسها أمام الخطر الشيوعي السوفيتي، وأشار إلى أن جماعة أنصار السلام تمكنوا من اقناع عدد من الطلاب والعمال والكسبة بأفكارهم الهدامة، كما أنهم يهدفون إلى اسقاط الحكومة، وطرد الشركات النفطية، وإعادة الانتخابات البرلمانية، ووقوف العراق إلى جانب الدول المحبة للسلام في هيأة الأمم المتحدة، وتأييد دخول الصين إلى هيئة الأمم المتحدة[٧٤].

اتجهت وزارة نوري السعيد إلى معالجة انتشار الأفكار الشيوعية عن طريق اتهام الاتحاد السوفيتي بتمويل الحركة الشيوعية في العراق، مستندة إلى اعترافات بعض الشيوعيين العراقيين، واخضعت عناصر المفوضية السوفيتية في بغداد للمراقبة الدقيقة، ثم اتخذت قرارا بغلقها يوم ٣ كانون الثاني ١٩٥٥[٧٥]، وحاولت الحكومة ربط العراق بأحلاف خارجية مع تركيا وباكستان كخطوة أولى بدعم من بريطانيا، ومن ثم توسيع هذا الحلف ليشمل دول أخرى بحجة محاربة الشيوعية، فوجه نوري السعيد دعوة إلى رئيس الوزراء التركي علي عدنان ارتكين مندريس (١٩٥٠-١٩٦٠) لزيارة بغداد فوصلها في ٦ كانون الثاني ١٩٥٥، والتقى بنوري السعيد وصدر عن اللقاء بيان مشترك دعا إلى توسيع التعاون بينهما، وقد قابل الشيوعيين هذا البيان بدعوة الأحزاب والقوى الوطنية للقيام بإضرابات لإسقاط حكومة نوري السعيد لكن هذه الدعوة لم تتلق أي استجابة قوية من الأحزاب الوطنية [٧٦].

واستمرارا لمخطط ربط العراق بالتحالفات الإقليمية قررت الحكومة العراقية قطع العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي في ١٤ كانون الثاني ١٩٥٥[٧٧]، وجاءت ردة فعل الحزب الشيوعي على قطع العلاقات بتقديم مذكرة إلى الأحزاب السياسية والقوى الوطنية العراقية نشرتها جريدة القاعدة في عددها الصادر في كانون الثاني ١٩٥٥جاء فيها (**إنَّ إعادة العلاقات الدبلوماسية ضرورة وطنية كبرى تمليها سمعة البلاد وشرف الوطن فليس هناك عراقي يرغب أن تكون لوطنه مكانة دولية يقدم على الخطوة المنافية حتى للالتزامات الدولية التي تقضي بالتعاون السلمي بين الأمم خاصة مع الاتحاد السوفيتي**)[٧٨].

إنَّ بريطانيا كانت تخطط لربط العراق بأحلاف خارجية بعد أن فشلت في إعادة تجديد المعاهدة العراقية-البريطانية لعام ١٩٣٠، وكانت المرحلة الأولى من خطتها دفع الحكومة العراقية لإجراء تعديلات على قانوني العقوبات البغدادي والجنسية العراقية في عام ١٩٥٤ لإثارة واستفزاز الحركة الشيوعية داخل العراق وبالتالي تصعيد نشاطهم المعادي للحكومة، ومن ثم بدأت بالمرحلة الثانية من خطتها عن طريق اتهام أطراف خارجية بتمويل ودعم الحركة الشيوعية في العراق، والتحذير من المد الشيوعي القادم من الاتحاد السوفيتي.

استمرت حملة الاعتقالات الحكومية ضد قادة الحزب الشيوعي العراقي، فتمكنت السلطات من اعتقال القيادي في الحزب كريم أحمد في ٣١ كانون الثاني ١٩٥٥، عن طريق أحد المتعاونين مع مديرية التحقيقات الجنائية المدعو حسن الشيخ سعيد، الذي كان عضوا سابقا في الحزب الشيوعي ومكلف بمهمة نقل الرسائل بين أعضاء الحزب، وصدر الحكم عليه بالحبس لمدة سنتين والمراقبة لسنتين أخرى[٧٩].

واجه الحزب الشيوعي اعلان الميثاق العراقي-التركي الذي صدر في ٢٤ شباط ١٩٥٥، برد فعل عنيف إذ أصدر بيانا في أواسط شباط ١٩٥٥ وصف فيه الميثاق بـ(ميثاق الخيانة) وعدَّه مؤامرة كبرى تحاك ضد العرب، ودعا

الأحزاب الوطنية إلى تأسيس ميثاق وطني يضم القوى الوطنية للوقوف بوجه المؤامرة الجديدة، كما نظم الحزب مظاهرات في ٢٥ شباط ١٩٥٥ في عدد من المدن، فتصدت لها الشرطة واعتقلت عدداً من الشيوعين المشتركين فيها، وبعد شهرين انضمت بريطانيا إلى الميثاق التركي-العراقي في ٤ نيسان ١٩٥٥ وأصبح يعرف بـ(حلف بغداد)[٨٠] منذ ذلك التاريخ[٨١].

وبسبب هذا الواقع السياسي الجديد، وبروز خلافات بين أعضاء اللجنة المركزية للحزب نتيجة تصرفات حميد عثمان واتخاذه قرارات فردية واصداره بيانات باسم الحزب دون الرجوع إلى أعضاء اللجنة المركزية للحزب، فُرض على الحزب الشيوعي إعادة حساباته السياسية من جديد، لإتخاذ قرارات أكثر واقعية لتوحيد نشاطات الشيوعيين ولم شملهم تحت قيادة موحدة، فعقدت اللجنة المركزية اجتماعا في الأول من حزيران ١٩٥٥ وقررت تجميد نشاطات حميد عثمان، وأنذرته بالطرد من الحزب، وأُعيد تشكيل اللجنة برئاسة سلام عادل وعضوية عامر عبد الله وكريم أحمد الداود وفرحان طعمة وجورج حنا تلو وهادي هاشم الاعظمي وعطشان ضيول الازيرجاوي، ثم أرسل كريم أحمد رسالة من داخل السجن إلى اللجنة المركزي للحزب اقترح فيها طرد حميد عثمان من الحزب والضغط على منظمة راية الشغيلة للعودة إلى الحزب[٨٢]، وفعلا طُرد حميد عثمان من الحزب في تموز ١٩٥٥ بسبب تطرفه في النضال ودعوته إلى حمل السلاح واحراق مراكز الشرطة[٨٣].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الحزب الشيوعي تمكن في المدة السابقة من التغلغل بين افراد القوات المسلحة العراقية وكان من انشط الأحزاب السياسية في نشر أفكاره في صفوف القوات المسلحة، وأصدر جريدة باسم (صوت الجندي) وأسس (رابطة العسكريين الوطنيين الأحرار)، كما أسس منظمة باسم (اتحاد الضباط والجنود الشرفاء) التي اقتصر نشاطها على إصدار البيانات، وتشكيل مكتب عسكري للتنظيم المدني ارتبطت به جريدة حملت اسم (حرية الوطن)[٨٤].

المبحث الرابع. موقف الحزب الشيوعي من العدوان الثلاثي على مصر ١٩٥٦

شعرت بريطانيا أن نشاطات الحزب أصبحت أكثر تأثيراً وأن تمويل هذه النشاطات كان يجري من جهات خارجية، لذلك اتهمت وزارة الخارجية البريطانية المملكة العربية السعودية ومصر بدعم الحركة الشيوعية في العراق مالياً، للعمل ضد المصالح البريطانية وأشار ايان صموئيل (Ian Samuel) المستشار في وزارة الخارجية البريطانية في أثناء حديثه مع وزير الخارجية الأمريكي جون فوستر دالاس (John Foster Dulles) في ١٩ كانون الثاني ١٩٥٦ إلى أن بريطانيا قلقة جداً من زيادة نشاط الشيوعيين في العراق بعد أن بدأت السعودية

بتمويلهم من عائدات النفط السعودي، لذلك دفعت بريطانيا الحكومة العراقية إلى التقارب مع الحكومة السعودية للتأثير عليها وابعادها عن المعسكر الشيوعي، بحجة ضمان عدم دعمها للشيوعيين العراقيين[٨٥].

ألقى المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفيتي الذي انعقد في اذار ١٩٥٦ بظلاله على الحركة الشيوعية في العراق، فشعرت جميع أطراف الحركة الشيوعية في العراق بأن الحزب يعاني من انشقاقات كبيرة، وأن الوقت قد حان للحد من الانشقاقات واعادة توحيد وتنظيم عملهم تحت ظل الحزب الشيوعي، وصدر في ٢٥ نيسان ١٩٥٦ بياناً من اللجنة المركزية للحزب الشيوعي أعلن فيه عن الاتفاق بين الحزب الشيوعي وممثلي وحدة الشيوعيين على توحيد نضالهم تحت راية الحزب الشيوعي، وإلغاء جميع المسميات الشيوعية الأخرى، وقد كتبت جريدة القاعدة في أيار ١٩٥٦ مقالا أكدت فيه بان الحزب سيعمل على تصفية الوضع الانقسامي للحركة الشيوعية في العراق، وتوحيد جميع المنظمات والعناصر الشيوعية على أسس ماركسية-لينينية، وعلى هذا الأساس بعث سلام عادل برسالة جوابية إلى جمال الحيدري لفتح حوار جدي بين جماعة راية الشغيلة وجماعة وحدة النضال برئاسة عزيز شريف والقاعدة لتوحيد الحركة الشيوعية تحت راية الحزب الشيوعي تمهيدا لعقد مؤتمر عام للحزب[٨٦]، ومن الجدير بالذكر أن الاتحاد السوفيتي أدى دورا مهما في إعادة توحيد الحزب الشيوعي العراقي بعد أن أوعز إلى خالد بكداش زعيم الحزب الشيوعي السوري لإنهاء الخلافات بين كتلتي القاعدة بزعامة سلام عادل وكتلة راية الشغيلة التي يرأسها جمال الحيدري[٨٧].

برزت أزمة قناة السويس في ٢٦ تموز ١٩٥٦ بعد أن أعلنت مصر عن تأميم القناة، وقد حظيت هذه الخطوة المصرية بتأييد الجماهير والأوساط السياسية العراقية، أما بريطانيا ونوري السعيد فقد اتفقا بالخفاء على تصيد الموقف في القناة لتبرير قيام بريطانيا بعمل عسكري ضد مصر، وأرتأت بريطانيا أنه من الأفضل أن تعلن الحكومة العراقية تأييدها للقرار المصري بشكل رسمي تجنبا لتداعيات الموقف الداخلي، وفعلاً أعلنت الحكومة العراقية تأييد القرار المصري في ٥ اب ١٩٥٦[٨٨].

وكانت ردة فعل الشيوعيون أن قاموا بالتعاون مع حزب البعث العربي الاشتراكي[٨٩] وخرجوا بتظاهرات يوم ١٦ اب ١٩٥٦ في بغداد تأييدا لتأميم قناة السويس، وفي اليوم التالي كذلك خرجت التظاهرات وهتف المتظاهرون بحياة جمال عبد الناصر، كما أطلقوا هتافات تنادي بسقوط نوري السعيد، وتمكنت الشرطة من اعتقال عددا منهم، واطلقت عليهم النار وفرقتهم[٩٠].

انعقد الكونفرنس الثاني للحزب الشيوعي العراقي في أيلول ١٩٥٦، وتواصلت اجتماعاته على مدى يومين، من أجل توحيد وتعزيز وحدة الحزب، وجاءت قراراته كامتداد للخط السياسي الذي دعا اليه المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفيتي، وكان عنوان وثيقة الكونفرنس (**خطتنا السياسية في سبيل التحرر الوطني**

والقومي) ودعت إلى انتهاج الطريق السلمي تجاه حكومة نوري السعيد، وحلف بغداد، وجاء في الوثيقة (**أن المعركة المقبلة ذات طبيعة سلمية**) كما أكدت الوثيقة على سلمية النضال الشيوعي بالقول (**إننا نحن الشيوعين العراقيين لا رغبة لنا بالعنف أو سلوك سبيل القوة، واننا نسعى لتحقيق اهداف حركتنا التحررية بأيسر السبل و أقل التضحيات**)، واعترفت الوثيقة بتأثير المؤتمر الشيوعي السوفيتي العشرون على قرارات الحزب الشيوعي العراقي إذ جاء في الوثيقة (**ساعدنا المؤتمر العشرون على تصفية المنظمات الانشقاقية الانتهازية في الحركة الشيوعية**)[٩١].

أكدت مقررات المؤتمر على إدانة قطع العلاقات مع الاتحاد السوفيتي، وندد بموقف حكومة نوري السعيد تجاه تأميم قناة السويس، وهاجم الشركات النفطية الاحتكارية وتبذير الأموال العراقية، واطلق دعوة لإنشاء جبهة وطنية للأحزاب، وأكد على حق الشعوب في تقرير مصيرها وتأمين الاستقلال الذاتي لكردستان العراق، وخطر الصهيونية والاستعمار وأن الحل العادل للقضية الفلسطينية يكمن في القضاء على الاستعمار وحكم عملائه وصنيعته الصهيونية، وانتقد المؤتمر تطهير أعضائه من الانتهازيين بعدها تفريط لكوادره الحزبية، واتفق المشاركون في المؤتمر على تبديل أسم صحيفة الحزب (القاعدة) إلى (اتحاد الشعب)[٩٢].

مما لا شك فيه أن مقررات الكونفرنس الثاني رسمت سياسة جديدة للحزب قامت على النضال الثوري السلمي بدليل أنها لم تتطرق إلى أسباب الخلافات الرئيسية التي أدت إلى الانشقاقات التي حدثت في المدة السابقة، وأن هَمْ الشيوعيين كان توحيد وتعزيز وحدة الحزب، وعدم الالتفات إلى الانشقاقات التي أدت إلى تقليص نشاطه وعدم توحيد مواقفه في المدة السابقة.

وعلى الرغم من دعوة الكونفرنس الثاني إلى استعمال الطرق السلمية في النضال ضد الحكومة العراقية لكن سرعان ما عمل على العكس من هذا القرار وانتهج سياسة أكثر واقعية تتماشى مع سياسة العنف التي استعملتها الحكومة ضده، فشكل الحزب الشيوعي بالتعاون مع الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال وحزب البعث العربي الاشتراكي قيادة ميدانية في ٢٩ تشرين الأول ١٩٥٦ لقيادة التظاهرات ضد الحكومة[٩٣]، لذلك اتهمت السفارة البريطانية الشيوعيين العراقيين بالتعاون مع أطراف خارجية لتحريض الجماهير للقيام بمظاهرات ضد الحكومة وبريطانيا لعدم اتخاذها موقف حاسم تجاه العدوان الثلاثي على مصر ونظمت مظاهرات في الموصل والنجف في تشرين الثاني ١٩٥٦، التي تطورت وأصبحت أعمال عنف اضطرت بعدها الحكومة إلى اغلاق المدارس وتعليق انعقاد الجلسات البرلمانية في الأول من كانون الأول ١٩٥٦[٩٤].

نرى أن أزمة قناة السويس فسحت المجال أمام الحزب الشيوعي للتعاون مع بقية الحركات الوطنية، ومكنته من ابداء رأيه بصراحة تجاه موقف الاتحاد السوفيتي السلبي تجاه القضايا العربية، ما زاد من تأثيره الجماهيري وتمكن من استثمار تداعيات الأزمة لصالحه.

المبحث الخامس. انضمام الحزب إلى جبهة الاتحاد الوطني والتهيئة لانقلاب تموز١٩٥٨

أدركت الأحزاب والقوى الوطنية أن العمل السياسي المنفرد ضد السلطة الحاكمة لا يجدي نفعاً، ولابد لها من توحيد نضالها لخدمة تطلعات الجماهير بعيدا عن المكاسب الحزبية الضيقة، فانضم الحزب الشيوعي إلى جبهة الاتحاد الوطني التي تشكلت في شباط ١٩٥٧ إلى جانب حزب البعث العربي الاشتراكي والحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال وبعض المستقلين، ووضع الحزب الشيوعي مطبعته تحت تصرف الجبهة، وصدر البيان الأول في ٩ اذار ١٩٥٧ وتضمن ميثاق انشاء الجبهة البنود التالية[٩٥]:

١. تنحية وزارة نوري السعيد وحل المجلس النيابي.
٢. الخروج من حلف بغداد وتوحيد سياسة العراق مع سياسة البلدان العربية.
٣. مقاومة التدخل الاستعماري بكل أشاكله وانتاج سياسة عربية مستقلة أساسها الحياد الايجابي.
٤. اطلاق الحريات الديمقراطية الدستورية.
٥. الغاء الإدارة العرفية واطلاق سراح السجناء وإعادة الموظفين المفصولين السياسيين إلى وظائفهم.

استقال نوري السعيد من الوزارة في ٨ حزيران ١٩٥٧ بعد اشتداد المعارضة لسياسته الداخلية والخارجية، وتشكلت الوزارة الجديدة برئاسة علي جودت الايوبي في ٢٠ حزيران ١٩٥٧[٩٦]، فأصدر الحزب الشيوعي بيانا في ٢٣ حزيران ١٩٥٧، أشار فيه إلى أن تنحي نوري السعيد عن رئاسة الوزراء جاء نتيجة تكاتف الشعب والقوى الوطنية، كما أكد البيان بانه لامجال لحسن الظن بحكومة جودت الأيوبي[٩٧]، ولم يبد الحزب الشيوعي في النصف الثاني من عام ١٩٥٧ نشاطا يذكر على الساحة السياسية العراقية، ما عدا بعض النشاطات الفردية، بسبب الرقابة الشديدة التي اتخذتها السلطات ضده، بعد القاء القبض على عدد من لجان الحزب الشيوعي المحلية ومنها لجنة الكوت في ٥ تموز ١٩٥٧ ولجنة الفرات الأوسط في ٢٥ أيلول ١٩٥٧[٩٨]، لكن الحزب الشيوعي اهتم بتنظيمه العسكرية ووثق علاقاته مع ضباط الجيش العراقي المنخرطين في تنظيم الضباط الأحرار[٩٩] الذي يرجع تشكيله إلى عام ١٩٥٢[١٠٠].

يبدو لنا أن تقلص نشاطات الحزب في أثناء النصف من عام ١٩٥٧ يرجع إلى انضمامه إلى جبهة الاتحاد الوطني، التي تولت معالجة المواضيع السياسية بشكل موحد نيابة عن الأحزاب والحركات الوطنية المنضوية تحت رايتها، على شكل بيانات تعبر عن رأي مشترك لهذه الأطراف الوطنية.

استقال علي جودت الايوبي في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٥٧، وألف عبد الوهاب مرجان الوزارة الجديدة في ١٤ كانون الأول ١٩٥٧، وكان أغلب أعضائها من حزب الاتحاد الدستوري (حزب نوري السعيد)، فوجهت ضربة قوية للحزب الشيوعي في مطلع عام ١٩٥٨، إذ تمكنت السلطات من كبس وكر المطبعة الرئيسية الجديدة للحزب في منطقة الكرادة الشرقية، واعتقلت مجموعة من الشيوعيين العامين فيها منهم سليم إسماعيل وصبيح سباهي وحزام عيال ورضية الصفار ونرجس الصفار، فاضطر في أثر ذلك سكرتير اللجنة المركزية سلام عادل للاختفاء في البصرة مع زوجته ثمينة ناجي يوسف، وتولى إدارة الحزب في بغداد كل من ناصر عبود وجمال الحيدري وعبد الرحيم شريف، هكذا توقفت نشاطات الحزب وتوارى أكثر الأعضاء البارزين عن الأنظار، وغادر قسما منهم خارج العراق، وقرر الحزب الغاء جميع الاجتماعات الحزبية وإيقاف الاتصالات مؤقتاً بعد أن أصاب الشك قيادته بوجود شخص يشغل مركزا حساسا في الحزب له علاقة بمديرية الأمن العامة[١٠١].

يبدو أن تعليق اجتماعات ونشاطات الحزب الشيوعي لم يأت اعتباطا، أو خوفا من بطش السلطات فحسب بل لأن قياداته كانت على دراية بمخططات تنظيم الضباط الأحرار للقيام بثورة ضد النظام الملكي ولخشيتها من إفشاء سر الثورة إذا ما سقط أحدهم بيد السلطات من جراء التعذيب، وفي هذا الصدد يذكر نجم الدين السهرودي في مذكراته أنه بعد أن اجتمع في شباط ١٩٥٨ مع عبد الكريم قاسم وعبد الرحيم الراوي في معسكر جلولاء لمناقشة دور رشيد عالي الكيلاني بعد نجاح الثورة (**أقسمنا أن لا نبوح بمضمون هذا الاجتماع لأحد**)، وبعد الاجتماع طلب جمال الحيدري عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي اللقاء به أو مع يحيى ثنيان، فتم اللقاء مع يحيى ثنيان وأخبره جمال الحيدري بمضمون الاجتماع الذي دار بين عبد الكريم قاسم ونجم الدين السهرودي وعبد الرحيم الراوي وكشف له عن وجود علاقة قوية بين الحزب الشيوعي وعبد الكريم قاسم لكن الأخير لم يبلغهم بالموعد النهائي عن ساعة الصفر للثورة[١٠٢].

صدر آخر توجيه من قبل اللجنة المركزية للحزب الشيوعي يوم ١٣ تموز ١٩٥٨ عشية ثورة تموز أكد على احتمال حصول تطور طارئ في الأوضاع السياسية، وأكد البيان على موقف الحزب من رفض ميثاق بغداد وطالب بإلغاء الاتفاقية الثنائية مع بريطانيا، اطلاق الحريات الديمقراطية للجماهير وإعلان العفو عن المحكومين السياسيين واطلاق سراحهم وإلغاء المراسيم والقوانين الدستورية التي تستهدف ضرب الحركة

الوطنية، وقيام حكومة تنتهج سياسة وطنية وعربية مستقلة تدعم نضال الشعب اللبناني وسائر الشعوب العربية وتحول (الاتحاد العربي) إلى اتحاد حقيقي بين العراق والأردن[١٠٣].

نلاحظ أنه منذ انعقاد الكونفرنس الثاني للحزب الشيوعي لم يكن هناك أي موقف للبريطانيين تجاه الحزب الشيوعي وذلك لدمج الحزب الشيوعي نشاطاته ضمن نشاطات بقية الحركات الوطنية كحزب البعث العربي الاشتراكي وجبهة الاتحاد الوطني.

الخاتمة

زادت بريطانيا من إحكام قبضتها على ملف مكافحة الشيوعية في العراق في مطلع عام ١٩٥٠، مع اقتراب موعد انتهاء المعاهدة العراقية-البريطانية لعام ١٩٣٠ وفشلها بتمرير معاهدة (بورتسموث)، فجعلت من هذا الملف ورقة ضغط مسلطة على الحكومة العراقية لتوجيه سياستها الداخلية والخارجية على وفق المصالح البريطانية، كما عمدت بريطانيا في عام ١٩٥٤ بالضغط على الحكومة العراقية لإصدار عدد من التعديلات على قانون العقوبات البغدادي وقانون الجنسية، الموجهة ضد الحركة الشيوعية، لاثارة واستفزاز الشيوعيين في الداخل، ومن ثم بدأت بإطلاق التحذيرات بين مدة وأخرى من خطر المد الشيوعي السوفيتي واتهام أطراف خارجية كالسعودية ومصر بتمويل الحركة الشيوعية في العراق، وبالتالي دفعت الحكومة العراقية إلى عقد تحالفات دولية لمحاربة المد الشيوعي القادم من الاتحاد السوفيتي، وربطت العراق بهذه التحالفات، التي كان أخطرها (حلف بغداد) الذي تسيطر عليه.

بدأ الحزب الشيوعي العراقي في عام ١٩٥٥ بإعادة ترتيب وضعه الداخلي وتوحيد صفوفه حتى تمكن من عقد الكونفرنس الثاني في عام ١٩٥٦، واخذ يميل إلى دمج نشاطاته مع بقية الحركات والأحزاب الوطنية لتخفيف وطأة البطش والاعتقالات التي تعرض لها في المدة السابقة، حتى أوقف جميع نشاطاته واجتماعاته في النصف الثاني من عام ١٩٥٧ وتوارت أغلب قياداته عن الأنظار في عام ١٩٥٨ خشية الوقوع بيد السلطات وانكشاف مخطط ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، الذي كان يخطط له تنظيم الضباط الاحرار.

ومن الواضح أن قضية الحركة الشيوعية في العراق كانت بيد السفارة البريطانية في بغداد بشكل كامل وليس بيد الحكومة العراقية، بدليل أن الحكومة العراقية لم تتخذ أي اجراء ضد الشيوعيين دون استشارة السفارة البريطانية، وأن بريطانيا كانت تستثمرها لصالحها في تغيير الحكومات متى شاءت، بعد أن تهمها بالحكومات القمعية، لتعيد الشخصيات السياسية الموالية لها.

الهوامش

(١) معاهدة بورتسموث: معاهدة عقدت بين العراق وبريطانيا في ميناء بورتسموث البريطاني، تضمنت سبعة مواد، المادة الأولى تعهد فيها الطرفان إنَّ يسود بينهما السلم والصداقة، والمادة الثانية يوحد الطرفان جهودهما السياسية، والمادة الثالثة تعهد الطرفان بمساعدة احدهما الآخر في حالة تعرض احدهما لعدوان عسكري، اما المادة الرابعة فنصت على إنَّ تكون العلاقة بينهما وفقاً لمبادي ميثاق الامم المتحدة، والمادة الخامسة الغيت بموجبها المعاهدة العراقية –البريطانية لعام ١٩٣٠، والزمت المادة السادسة الطرفان باللجوء إلى محكمة العدل الدولية لحل النزاع بينهما حول تفسير المعاهدة، اما المادة السابعة يلتزم بموجبها الطرفان تنفيذ هذه المعاهدة باسرع وقت ممكن وحددت مدتها بـ(٢٥) سنة يحق لأي طرف الأعتراض عليها أو تعديلها بعد (١٥) سنة من نفاذها. يُنظر نص المعاهد: جمعة العابدي، التطورات السياسية في العراق ١٩٢٠-١٩٥٨، رسالة ماجستير، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية جامعة محمد خيضر بسكرة، ٢٠١٩، ص١٠٠-١٠١.

(٢) كاظم الموسوي، العراق صفحات من التاريخ السياسي، ط٣، دار علاء الدين، دمشق، ١٩٩٨، ص١٧؛ صلاح الخرسان، صفحات من تاريخ الحركة الشيوعية في العراق، دار الفرات، بيروت،١٩٩٣، ص٧٠.

(٣) توفيق السويدي:ولد عام ١٨٩٢ في بغداد، اجتاز المرحلة الابتدائية في سنتين لنباهته وتخرج فيها عام ١٩٠٨، ثم أكمل دراسته في الاعدادية الملكية، وسافر إلى اسطنبول لاكمال دراسة الحقوق في كلية الحقوق العثمانية، وحصل على شهادة الحقوق منها عام ١٩١٢، ثم حصل على شهادة اخرى في الحقوق من باريس، واصبح ضابطاً احتياطياً في الجيش العثماني للمدة (١٩١٤-١٩١٨)، عاد إلى العراق سنة ١٩٢١، وتولى مناصب عديدة منها: عميداً لكلية الحقوق في بغداد حتى عام ١٩٢٦، ثم دخل ميدان السياسة عام ١٩٢٧فعين وزيرا للمعارف، وألف وزارة عام ١٩٢٩، وأصبح وزيراً مفوضاً للعراق في طهران عام ١٩٣١، ثم ممثلاً للعراق في عصبة الامم المتحدة، ووزيراً للخارجية عام ١٩٣٤، وكذلك وزيراً للخارجية عام ١٩٤١، ورئيساً للوزراء عام ١٩٤٦، ووزيراً للخارجية عام ١٩٥٣ وعام ١٩٥٨ووزيرا لخارجية الاتحاد العربي في العام نفسه، توفي عام ١٩٦٨. ينظر: توفيق السويدي، توفيق السويدي: نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠١٠؛ عبد الشهيد جاسم عباس الزبيدي، توفيق السويدي في الفكر والممارسة السياسية، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية-جامعة بغداد، ١٩٩٦.

(٤) صالح جبر: ولد ١٩٠٠ في مدينة الناصرية، اكمل كلية الحقوق وعمل قاضيا ومتصرف في كربلاء عام ١٩٣٥ ثم العمارة في عام ١٩٤١، كما شغل عدة مناصب وزارية وانتخب عدة مرات عضوا في مجلس النواب، تولى رئاسة الوزراء مرة واحدة، توفي اثر نوبة قلبية وهو يلقي خطاب في مجلس الاعيان عام ١٩٥٧. للمزيد عن حياته ينظر: فاطمة صادق عباس السعدي، صالح جبر ودوره السياسي في العراق حتى عام ١٩٥٧، رسالة ماجستير، كلية التربية –الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٦، ص٢ وما بعدها.

(٥) مليح صالح شكر، تاريخ الصحافة العراقية في العهدين الملكي والجمهوري ١٩٣٢-١٩٦٧، الدار العربية للموسوعات بيروت، ٢٠١٠، ص٢١٣

(٦) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٨، دار الشؤون الثقافية العامة، بيروت، ١٩٧٨، ص١٥٦.

(٧) جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية في العراق، مطبعة النعمان، النجف، ١٩٧٥، ص٦٣٠.

(٨) نوري السعيد: ولد عام ١٨٨٩ في بغداد، التحق في عام ١٩٠٣ بالكلية العسكرية في اسطنبول وتخرج فيها عام ١٩٠٦، ثم التحق مع الأمير فيصل بن الحسين في سوريا للمدة (١٩١٨-١٩١٩)، وعاد إلى العراق في عام ١٩٢٠، إذ تولى منصب رئيس اركان الجيش، ثم أصبح وزيراً للدفاع في حكومة عبد المحسن السعدون الأولى، وشغل منصب رئيس الوزراء مرات عديدة، أسس

عام ١٩٤٩ حزب (الاتحاد الدستوري)، قتل في تموز ١٩٥٨. للمزيد عن حياته ينظر: محمد، سعاد رؤوف شبر، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية ١٩٣٢-١٩٤٥، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، ١٩٨٨

(٩) لمزيد من التفاصيل حول الازمة الكورية ينظر: الهيثم الايوبي، تاريخ حرب التحرير الوطنية الكورية (١٩٥٠-١٩٥٣)، بيروت، ١٩٧٣، ص٥ وما بعدها؛ شريفة وري، الازمة الكورية (١٩٥٠-١٩٥٣) وانعكاساتها على السياسة الامريكية في منطقة الشرق الأوسط، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف-المسيلة، ٢٠١٧، ص٢٥ وما بعدها.

(١٠) علاء جاسم محمد، العلاقات العراقية-البريطانية ١٩٤٥-١٩٥٨، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢، ص١٩٠-١٩٢.

(١١) جريدة الوقائع العراقية (بغداد)، العدد (١٦٣٣)، ٩ أيار ١٩٣٨.

(١٢) F.O., 371, Telegram from British Embassy in Baghdad (Sir. H. Mack) to F.O. (Mr. Ernest Bevin), No.243 in 7th Nov. 1950, p.1.

(١٣) F.O., 371, Telegram from British Embassy in Baghdad (Sir. H. Mack) to F.O. (Mr. Ernest Bevin), No.243 in 7th Nov. 1950, p.2.

(١٤) F.O., 381, Telegram from British Embassy in Baghdad Sir. H. Mack to (F.O.) Mr. Bevin, No.64 in 21 March 1950, p.14.

(١٥) F.O., 371, Telegram from British Embassy in Baghdad (Sir. H. Mack) to F.O. (Mr. Bevin), No.243 in 7th Nov. 1950, p.3.

(١٦) F.O., 481, Telegram from British Embassy in Baghdad (Sir. H. Mack) to F.O. (Mr. Bevin), No.4 in 15 Jan. 1951.

(١٧) جريدة القاعد (سرية)، العدد (١٣) السنة التاسعة، نيسان ١٩٥١.

(١٨) بهاء الدين نوري: ولد عام ١٩٢٧ في مدينة السليمانية، انضم إلى الحزب الشيوعي عام ١٩٤٤، وأصبح في عام ١٩٤٨ مسؤلاً عن اللجنة المحلية للحزب الشيوعي في السليمانية، ثم سكرتيراً للجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي للمدة (ايلول ١٩٤٩-تموز١٩٥٣)، واصدر في عام ١٩٥٠ جريدة (القاعدة) السرية، وشكل عام ١٩٥١ (اتحاد الشبيبة) توفي عام ٢٠٢٠. للمزيد ينظر: حسن لطيف الزبيدي، موسوعة الاحزاب العراقية، مؤسسة العارف للمطبوعات، النجف الأشرف، ٢٠٠٧، ص٥٦٠-٥٦١؛ موقع روداو https://www.rudaw.net .

(١٩) كريم أحمد الداود: ولد عام ١٩٢٢ في أربيل، انتمى الى الحزب الشيوعي عام ١٩٤٤، وتخرج من المعهد الرياضي وعين معلما عام ١٩٤٦، اعتقل عام ١٩٤٩ وحكم عليه بالسجن لمدة سنة واحدة. ينظر: كريم أحمد، المسيرة –صفحات من نضال كريم أحمد، مطبعة شهاب، أربيل، ٢٠٠٦، ص١٨-وما بعدها.

(٢٠) صلاح الخرسان، صفحات من تاريخ العراق، المصدر السابق، ص٧١.

(٢١) جاسم الحلوائي، محطات مهمة في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي، دار الرواد المزدهرة للطباعة والنشر، بغداد، ٢٠٠٩، ص٤٨.

(٢٢) للمزيد عن الاتفاقية ينظر: لجنة الثقافة للحزب الوطني الديمقراطي، قضية النفط العراقي، مطبعة الزهراء، بغداد، ١٩٥٢.

(٢٣) سيف عدنان ارحيم، الحزب الشيوعي العراقي ودوره في الحركة الوطنية العراقية (١٩٤٩- ١٩٥٨)، رسالة ماجستير، كلية الاداب – جامعة بغداد، ٢٠١٠، ص١٠٥-١٠٦؛ جريدة طريق الشعب (بغداد)، العدد (٦٨)، ١٩ تشرين الثاني ٢٠١٨.

(٢٤) حركة انصار السلام: حركة سرية تأسست عام ١٩٤٦ بزعامة عبد الوهاب محمود، ثم تولى قيادتها عزيز شريف، لها صلة وثيقة بالحزب الشيوعي العراقي، اتهمتها الحكومة بانها تروج الافكار الشيوعية، عقدت اول مؤتمر لها بشكل سري عام ١٩٥٤وتوسع نشاطها في النجف والديوانية وديالى والموصل، حلت في عام ١٩٦١. ينظر: علي برزان عطار الحسيناوي، حركة انصار في العراق ١٩٥٤-١٩٦٣، رسالة ماجستير، كلية الآداب –جامعة ذي قار، ٢٠١٨، ص١٠.

(٢٥) كريم أحمد، المصدر السابق، ص٨٥.

(٢٦) الجدير بالذكر أن النظام الجديد فرض على الطالب المكمل بدرس واحد أن يعيد أداء الامتحان لجميع المواد حتى التي نجح فيها من الدور الأول. ينظر: قحطان حميد كاظم، وزارة الداخلية العراقية ١٩٣٩-١٩٥٨، المطبعة المركزية لجامعة ديالى، ديالى، ٢٠١٢، ص٢٠٦؛ جريدة طريق الشعب (بغداد)، العدد (٦٨)، ١٩ تشرين الثاني ٢٠١٨.

(٢٧) مصطفى العمري: ولد عام ١٨٧٩ في الموصل، تخرج من مدرسة الحقوق، شغل مناصب عديدة اهمها متصرفاً للواء الديوانية (١٩٣٠-١٩٣٣) ووزيراً للداخلية لمرات عديدة في المدة (١٩٣٧-١٩٤٩)، ووزيرا للاقتصاد عام ١٩٤٨. ينظر: حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص٤٧٧.

(٢٨) F.O., 481, Telegram from British Embassy in Baghdad (Sir. John Troutbeck) to F.O. (Mr. Eden), No.156 in 28 Nov. 1952.

(٢٩) عبد الاله: ولد عام ١٩١٣ في الطائف، اكمل دراسته في مصر ودخل جامعة فكتوريا، اختير وصياً على العرش عام ١٩٣٩، بعد وفاة الملك غازي، ثم نودي به ولياً للعهد بعد انتهاء وصايته عام ١٩٥٣، قتل في احداث ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨. ينظر: عبد الهادي الخماسي، الأمير عبد الاله ١٩٣٩-١٩٥٨، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠١.

(٣٠) نور الدين محمود: ولد عام ١٨٩٨ في أربيل، تخرج من الكلية العسكرية العثمانية علم ١٩١٧، عمل ملحق عسكري في لندن، وشغل منصب القائد العام للجيوش العربية في حرب فلسطين عام ١٩٤٨، كما عين بمنصب رئيس اركان الجيش العراقي عام ١٩٥١، توفي عام ١٩٨١. ينظر: جريدة الاتحاد (بغداد)، العدد (١٠٠٨)، ٢٥ تشرين الثاني ١٩٥٢؛ حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص٥٣١

(٣١) F.O., 481, Telegram from British Embassy in Baghdad (Sir. John Troutbeck) to F.O. (Mr. Eden), No.156 in 28 Nov. 1952

(٣٢) قحطان حميد كاظم، المصدر السابق، ص٢٠٧؛ جريدة الاتحاد (بغداد)، العدد (١٠٠٨)، ٢٥ تشرين الثاني ١٩٥٢.

(٣٣) كامل الجادرجي: ولد عام ١٨٩٧ في بغداد، درس في المدرسة الحميدية الابتدائية، ثم مدرسة الاعداد الملكي عام ١٩٠٧، وحصل بعدها على شهادة الحقوق، وعين معاوناً لوزير المالية لشؤون البرلمان عام ١٩٢٦، ثم أصبح نائباً عن لواء الدليم عام ١٩٢٧، وانضم في السنة نفسها إلى حزب الشعب برئاسة ياسين الهاشمي، وتولى منصب وزير الاشغال والمواصلات في حكومة حكمت سليمان عام ١٩٣٦، وشكل الحزب الوطني الديمقراطي عام ١٩٤٦، واستقال من رئاسته عام ١٩٥٩، وتوفي في العام نفسه. ينظر: حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص٢٥٩-٢٦٠.

(٣٤) F.O., 481, Telegram from British Embassy in Baghdad (Sir. John Troutbeck) to F.O. (Mr. Eden), No.156 in 28 Nov. 1952.

(٣٥) F.O., 481, Telegram from British Embassy in Baghdad (Sir. John Troutbeck) to F.O. (Mr. Eden), No.12 in 23 Jan. 1953.

(٣٦) جميل المدفعي: ولد عام ١٨٩٠ في مدينة الموصل، واكمل دراسته الابتدائية فيها، ثم انتقل إلى بغداد مع عائليته، فدخل المدرسة الشدية العسكرية، واكمل الاعدادية العسكرية، ثم درس الهندسة العسكرية في اسطنبول، وبعد تخرجه خدم في القفقاس للمدة (١٩١٣-١٩١٨)، وعندما عاد الى العراق ترأس جمعية العهد العراقية عام ١٩١٨، الف سبع وزارات بين عامي (١٩٣٣-١٩٥٣)، وانتخب ثلاث مرات لرئاسة المجلس النيابي، وانتخب عام ١٩٥٦ رئيساً لمجلس الاعيان، وتوفي عام ١٩٥٨. ينظر: عمر محمد الطالب، جميل المدفعي ودوره في الحياة السياسية العراقي ١٨٩٠-١٩٥٨، مجلة كلية العلوم السياسية، العدد (١٦)، ٢٠٠٧.

(٣٧) سيف عدنان ارحيم، الحزب الشيوعي العراقي ودوره في الحركة الوطنية العراقية، المصدر السابق، ص١١٣.

(٣٨) الجدير بالذكر سمي الميثاق بـ(ميثاق باسم) نسبة الاسم الحركي لهاء الدين نوري (باسم). ينظر: سمير عبد الكريم، المصدر السابق، ص١٣٠.

(٣٩) كريم أحمد، المصدر السابق، ص١٠٠.

(٤٠) محمد حمدي الجعفري، بريطانيا والعراق حقبة من الصراع ١٩١٤-١٩٥٨، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ٢٠٠٠، ص٢٠٦.

(٤١) حادثتي سجني بغداد والكوت: اودع الشيوعيون الذين القي القبض عليهم في تشرين الثاني ١٩٥٢ في سجن بغداد، وبعد أن تولى جميل المدفعي رئاسة الوزراء تكررت حوادث الهرب من السجن، وعندما تقرر في ١٨ حزيران ١٩٥٣ نقلهم الى سجن بعقوبة رفض السجناء واصطدموا مع الحراس فقتل واصيب عددا من السجناء، ووقعت حادثة مماثلة في سجن الكوت في ٣ ايلول من السنة نفسها. ينظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٩، ص٤٠-٤٥.

(٤٢) المصدر نفسه، ص٥٠.

(٤٣) فاضل الجمالي: ولد عام ١٩٠٣ في بغداد، اكمل دراسته في الجامعة الامريكية في بيروت عام ١٩٢٧، ثم حصل على درجة الدكتوراه في التدريس من جامعة كولومبيا في نيويورك، وعين مفتشا عاما لوزارة المعارف عام ١٩٣٥، وساهم في اعداد ميثاق الأمم المتحدة ممثلا عن العراق عام ١٩٤٥، ثم شغل منصب وزير الخارجية في عدة وزارات منذ عام ١٩٤٦ حتى عام ١٩٥٨، القي القبض عليه بعد يومين من ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وحكم عليه بالسجن المؤبد في تشرين الثاني من السنة نفسها، لكنه تم اطلاق سراحه وسافر الى لندن بعد تدخل بريطانيا والدول الغربية لدى حكومة عبد الكريم قاسم توفي عام ١٩٩٧. حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص٢٧٧.

(٤٤) الجدير بالذكر أن اضراب عمال شركة الدخان الاهلية حدث في ١٦ اب ١٩٥٣ طالب فيه العمال بفتح نقابتهم وعدم فصل أعضاء اللجنة النقابية ووقف تدخل الشرطة في شؤونهم، وتم انهاء الاضراب بعد يومين بعد أن تم تنفيذ جميع مطالبهم، كما حدث اضراب اخر في شركة دخان جعفر للمدة من (٥-١٧ أيلول ١٩٥٣)؛ ينظر: المركز العراقي للمعلومات والدراسات، العراق وقائع وأحداث ١٩١٤-١٩٥٨-القسم الأول، ط٢، بغداد، ٢٠١٠، ص٣٩٧؛

F.O., 481, Telegram from British Embassy in Baghdad (Sir. John Troutbeck) to F.O. (Lord Salisbury), No.165 in 30 Sept. 1953.

(٤٥) F.O., 481, Telegram from British Embassy in Baghdad (Sir. John Troutbeck) to F.O. (Mr. Eden), No.202 in 81 Dec. 1953.

(٤٦) سعيد القزاز: ولد عام ١٩٠٤ في السليمانية، شغل مناصب عديدة أهمها: مديراً للموانئ العراقية ١٩١٩، موظفاً في دائرة التفتيش الاداري في السليمانية (١٩٢٤-١٩٢٧)، ومدير ناحية تاجرو في السليمانية، ومدير عام في وزارة الداخلية عام ١٩٤١، ومتصرفا للواء اربيل عام ١٩٤٤، ومتصرفاً للواء الكوت عام ١٩٤٦، ومتصرفاً للواء الموصل عام ١٩٤٩، ووزيراً للشؤون

الاجتماعية عام ١٩٥٣، اعدم شنقاً عاتم ١٩٥٩. ينظر: عبد الرحمن ادريس صالح البياتي، سعيد القزاز ودوره في سياسة العراق حتى عام ١٩٥٩، مطبعة شفان، السليمانية، ٢٠٠٧.

(٤٧) قحطان حميد كاظم، المصدر السابق، ص٢٢٣-٢٢٤.

(٤٨) F.O., 481, Telegram from British Embassy in Baghdad (Sir. John Troutbeck) to F.O. (Mr. Eden), No.11 in 11 Jan. 1954.

(٤٩) F.O., 481, Telegram from British Embassy in Baghdad (Sir. John Troutbeck) to F.O. (Mr. Eden), No.202 in 1 Dec. 1953.

(٥٠) جريدة الإخلاص (بغداد)، العدد (٣) السنة الاولى، ٢٣ كانون الثاني ١٩٥٤.

(٥١) المصدر نفسه، العدد (٥) السنة الاولى، ٦ شباط ١٩٥٤.

(٥٢) جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية في العراق ١٩٥٣-١٩٥٨، جامعة بغداد، ١٩٨٠، ص١٩٦.

(٥٣) للمزيد عن التحالف الباكستاني-التركي ينظر: لمزيد من التفاصيل عن حلف بغداد ينظر: عزيز شريف، من حلف بغداد الى تحرير القناة، مطبعة دار الجلاء، بيروت، د. ت.

(٥٤) جريدة الإخلاص (بغداد)، العدد (١٧) السنة الاولى، ٢٣ اذار ١٩٥٤.

(٥٥) حسين أحمد الرضي: ولد عام ١٩٢٤ في النجف، لديه اسمين حركيين الاول سلام عادل والثاني مختار، اكمل دراسته الابتدائية والمتوسطة فيها، والتحق عام ١٩٤٠ بدار المعلمين الابتدائية، وانضم في أثناء دراسته فيها الى الحزب الشيوعي عام ١٩٤٣، تعرض للاعتقال عام ١٩٤٩ لاشتراكه في المظاهرات وافرج عنه عام ١٩٥١، واعتقل مرة أخرى في ١٩ شباط ١٩٦٣ وأعلن رسميا عن إعدامه في ٧ اذار ١٩٦٣. ينظر: شيماء ياسر خضير خلف العامري، سلام عادل ودوره السياسي في العراق ١٩٢٢-١٩٦٣، رسالة ماجستير، كلية الآداب-جامعة ذي قار، ٢٠١٢.

(٥٦) كريم أحمد، المصدر السابق، ص١٠٦-١٠٧.

(٥٧) حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص٢٦٥.

(٥٨) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٩، ص١١١.

(٥٩) F.O., 481, Telegram from British Embassy in Baghdad (Sir. John Troutbeck) to F.O. (Mr. Eden), No.129 in 16 June 1954.

(٦٠) كريم أحمد، المصدر السابق، ص١١٣.

(٦١) حزب الاتحاد السدتوي:.حزب سياسي أسسه نوري السعيد في ٢٤ تشرين الثاني ١٩٤٩ وأصدر جريدة ناطقة باسمه تحت اسم (الاتحاد الدستوري)، وقد جُمد الحزب بعد أن أُعلنت الاحكام العرفية في عام ١٩٥٢، وأعلن نوري السعيد حل الحزب في عام ١٩٥٤. ينظر: عبد الرزاق مطلك الفهد، الاحزاب السياسية في العراق ودورها في الحركة الوطنية والقومية ١٩٣٤-١٩٥٨، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠١١، ص٢٥٣-٢٥٨.

(٦٢) حزب الأمة الاشتراكي: حزب سياسي تشكل عام ١٩٥١، ترأسه صالح جبر والتف حوله مجموعة من الطبقة البرجوازية والمتوسطة، اتخذ الحزب من جيدة (الساعة) لصاحبها صدر الدين شرف لسان حاله، ثم أصدر صحيفة (الأمة)، توقف الحزب عن النشاط عام ١٩٥٢، انشق الحزب عام ١٩٥٤ وأعلنت الجماعة المنشقة برئاسة توفيق وهبي وكمال السنوي وفاضل معلة حل الحزب، لكن صالح جبر رفض ذلك واستمر الحزب بالعمل بعد فصل المنشقين. المصدر نفسه، ص٢٥٨-٢٦٨.

(٦٣) F.O., 481, Telegram from F.O. (Mr. Eden) to British Embassy in Baghdad (Mr. Hooper), No.117 in 25 June 1954.

(٦٤) F.O., 481, Telegram from F.O. (Mr. Eden) to British Embassy in Baghdad (Mr. Hooper), No.130 in 20 July 1954.

(٦٥) جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية، المصدر السابق، ص١٠٣.

(٦٦) F.O., 481, Telegram from British Embassy in Baghdad (Mr. John Troutbeck) to F.O. (Mr. Eden), No.190 in 3th Sep. 1954.

(٦٧) جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية، المصدر السابق، ص١٠٨.

(٦٨) F.O., 481, Telegram from British Embassy in Baghdad (Mr. John Troutbeck) to F.O. (Mr. Eden), No.206 in 24th Sep. 1954.

(٦٩) جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية، المصدر السابق، ص١٠٦.

(٧٠) F.O., 481, Telegram from British Embassy in Baghdad (Mr. John Troutbeck) to F.O. (Mr. Eden), No.190 in 3th Sep. 1954.

(٧١) جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية، المصدر السابق، ص١٠٨.

(٧٢) F.O., 481, Telegram from British Embassy in Baghdad (Mr. John Troutbeck) to F.O. (Mr. Eden), No.200 in 17 Sep. 1954.

(٧٣) F.O., 481, Telegram from British Embassy in Baghdad (Mr. John Troutbeck) to F.O. (Mr. Anthony Eden), No.245 in 9 Dec. 1954.

(٧٤) د. ك. و، محاضر مجلس النواب، الدورة الاعتيادية الخامسة عشرة للاجتماع الاعتيادي وغير الاعتيادي ١٩٥٤-١٩٥٥، الجلسة الاعتيادية ليوم ٣٠ كانون الأول ١٩٥٤، ص٧٤-٧٥.

(٧٥) عبد المناف شكر جاسم، العلاقات العراقية السوفيتية ١٩٤٤-٨ شباط ١٩٦٣، مطبعة الحكم المحلي، بغداد، ١٩٨٠، ص٧٢؛ فاضل حسين، سقوط النظام الملكي في العراق، مكتبة افاق عربية، بغداد، ١٩٨٦، ص١٥.

(٧٦) جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات السياسية، المصدر السابق، ص١٢٣.

(٧٧) F.O., 481, Telegram from British Embassy in Baghdad (Sir. Michael Wright) to F.O. (Mr. Selwyn Lloyd), No.16 in 11 Jan. 1956.

(٧٨) عبد المناف شكر جاسم، المصدر السابق، ص٧٢.

(٧٩) كريم أحمد، المصدر السابق، ص١١٤-١١٥.

(٨٠) حلف بغداد: في مطلع عام ١٩٥٥ قام عدنان مندريس رئيس وزراء تركيا بجولة الى البلاد العربية شملت كل من بغداد وبيروت ودمشق يروج فيها لمشروع ميثاق للدفاع يشمل البلاد المذكورة، فاستقبلت الجماهير مندريس بمظاهرات الاستنكار في كل من بغداد ودمشق وبيروت وعمان رغم انه لم يصل اليها. فلم تجرؤ أي حكومة على قبول هذا المشروع، ماعدا حكومة نوري سعيد التي سبق لها أن اجرت اتصالات مع الحكومة البريطانية من اجل ولادة هذا الحلف والذي تم التوقيع عليه في ٢٤ شباط ١٩٥٥ وقد صادق عليه مجلس النواب العراقي بأكثرية ١٢ صوتاً ضد أربعة اصوات، وفي ٤ نيسان وقع اتفاق بين الجانب العراقي والبريطاني ليحل بذلك محل معاهدة ١٩٣٠ وفي الشهر نفسه دخلت بريطانيا الى الحلف الذي اصبح يعرف بحلف بغداد وانضمت اليه بعد ذلك كل من الباكستان ٢٣ ايلول ١٩٥٥، وايران في تشرين من السنة نفسها. لمزيد من التفاصيل عن حلف بغداد. عزيز شريف، من حلف بغداد الى تحرير القناة، المصدر السابق، ص٢٤-٥١.

(٨١) سيف عدنان ارحيم القيسي، الحزب الشيوعي العراقي من اعدام فهد حتى ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، دار الحصاد، دمشق، ٢٠١٢، ص١٦٨.

(٨٢) كريم أحمد، المصدر السابق، ص١١٥-١١٧؛ سيف عدنان ارحيم القيسي، الحزب الشيوعي العراقي ودوره في الحركة الوطنية، المصدر السابق، ص١٣٥.

(٨٣) جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات السياسية، المصدر السابق، ص١٩٨.

(٨٤) مجيد خدوري، العراق الجمهوري، منشورات الشريف الرضي، ايران، ١٣٧٦، ص٤٥؛ جعفر عباس حميدي التطورات والاتجاهات السياسية، المصدر السابق، ص٢٩٣.

(85) F.R.U.S., 1955–1957, Near East: Jordan-Yemen, Vol. XIII, Doc. No. 208, Editorial Note, Undate.

(٨٦) سيف عدنان ارحيم القيسي، الحزب الشيوعي العراقي ودوره في الحركة الوطنية، المصدر السابق، ص١٧٧.

(٨٧) عبد المناف شكر جاسم، المصدر السابق، ص٧٢.

(٨٨) علاء جاسم محمد الحربي، المصدر السابق، ص٢٨٩-٢٩٠.

(٨٩) حزب البعث العربي الاشتراكي: هو حزب قومي نشأ في سوريا عام ١٩٤١ على شكل حلقات وتنظيمات قومية من تجمعي (الحلقة القومية وحلقة نصرة العراق) اللتين توحدتا عام ١٩٤٢ باسم حركة البعث العربي، بقيادة ميشيل عفلق وظلت الركة الى عام ١٩٤٥ إذ أعلن تشكيل حزب البعث العربي الاشتراكي، وصدرت أول جريدة للحزب باسم (البعث) عام ١٩٤٦ واصبح حزباً علنيا مجازا في سوريا، وانتقلت الافكار البعثية الى العراق عام ١٩٤٧ عن طريق الطلاب العراقيين الذين يدرسون في سوريا. للمزيد ينظر: شبلي الملاط، حزب البعث العربي الاشتراكي مرحلة الاربعينيات التأسيسية ١٩٤٠-١٩٤٩، د. ط، بيروت، ١٩٧٤، ص٢١-٢٢.

(٩٠) د. ك. و، ملف رقم ١٣٤٤/ب، أمن، كتاب مديرية التحقيقات الجنائية المرقم س ٧٠٠٣ في ١٥ اب ١٩٥٦؛ كذلك تقرير خاص للتحقيقات الجنائية رقم س٧١١٧ في ١٧ اب ١٩٥٦.

(٩١) الجدير بالذكر أن عدد المشتركين في المؤتمر تراوح بين ٢٥-٣٠ شخصا من مختلف التنظيمات الشيوعية، منهم: كمال عبد الكريم فؤاد ومحمد امين قادر من السليمانية، وعدنان جلميران حميد حمدي من الموصل، وعلي محمد التركي من طوز خورماتو، ويوسف متي وعلي الرشيد من تكريت، وعبد الرحيم شريف ممثل جماعة النضال، وعامر عبد الله وجمال الحيدري ومحمد صالح العبلي وعزيز الشيخ وناصر عبود وفرحان طعمة ممثلي اللجنة المركزية للحزب. ينظر: نجم محمود، الصراع في الحزب الشيوعي العراقي وقضايا الخلاف في الحركة الشيوعية العالمية، د. ط، بيروت، ١٩٨٠، ص٢٠-٢١؛ سيف عدنان ارحيم القيسي، الحزب الشيوعي العراقي من اعدام فهد، المصدر السابق، ص١٧٩.

(٩٢) سيف عدنان ارحيم، الحزب الشيوعي العراقي من اعدام فهد، المصدر السابق، ص١٨٠-١٨٣.

(٩٣) المصدر نفسه، ص١٨٨.

(٩٤) F.O., 481, Telegram from British Embassy in Baghdad (Sir. Michael Wright) to F.O. (Mr. Selwyn Lioyd), No.43 in 8th Feb. 1957.

(٩٥) الجدير بالذكر أن ممثل الحزب الشيوعي في الجبهة كان عزيز الشيخ مرشح اللجنة المركزية للحزب، وبعد اعتقاله في كانون الثاني ١٩٥٨ حل بدلا عنه كمال عمر نظمي. ينظر: رزاق إبراهيم حسن، تاريخ الطبقات العاملة في العراق بين الإضرابات وبناء التنظيم النقابي ١٩١٨-١٩٦٨، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٦، ص١٢٥؛ سيف عدنان ارحيم، الحزب الشيوعي العراقي من اعداد فهد، المصدر السابق، ص٢٠١.

(٩٦) علاء جاسم محمد الحربي، المصدر السابق، ص٢١٣.

(٩٧) سيف عدنان ارحيم القيسي، الحزب الشيوعي العراقي من اعدام فهد، المصدر السابق، ص٢٢٠.

(٩٨) جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات السياسية، المصدر السابق، ص٢١٠.

(٩٩) الضباط الأحرار: تنظيم ظهر عام ١٩٥٢ ضم جماعات صغيرة من الضباط بدأ بمبادرة من رفعت الحاج سري ورجب عبد المجيد الضابط في الهندسة الالية، وتولى رفعت الحاج سري مهمة الاتصال بالضباط لتكوين خلايا صغيرة، وتمكن في عام ١٩٥٦ من كسب عدد كبير من الضباط، وفي بداية عام ١٩٥٧ انضم الى تنظيم الضباط في المنصورية برئاسة الزعيم عبد الكريم قاسم الذي انتخب رئيسا لتنظيم الضباط الأحرار الجديد، وشغل العقيد الركن محي الدين عبد الحميد منصب النائب الأول والعقيد الركن ناجي طالب منصب النائب الثاني فضلا عن عضوية (١٢) ضابط اخر هم العقداء عبد السلام عارف وعبد الوهاب امين ومحسن حسين الحبيب وعبد الوهاب الشواف وطاهر يحي وعبد الرحمن عارف والمقدمين رجب عبد المجيد ووصفي طاهر وعبد الكريم فرحان ورفعت الحاج سري والرائدين صبيح علي غالب ومحمد سبع. للمزيد ينظر: حيدر زكي عبد الكريم، الجمهورية العراقية للفترة من ثورة ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨الى حركة ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٣–دراسة تاريخية، دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠١٨، ص٤٠-٤١.

(١٠٠) صلاح الخرسان، صفحات من تاريخ العراق، المصدر السابق، ص٨١.

(١٠١) سمير عبد الكريم، المصدر السابق، ص١٨٣.

(١٠٢) نجم الدين السهرودي، مذكرات نجم الدين السهرودي، المركز الدولي للدراسات التربوية، الدوحة، ١٩٨٨، ص٣٧٦.

(١٠٣) صلاح الخرسان، صفحات من تاريخ العراق، المصدر السابق، ص٨٣.

المصادر

الوثائق العربية غير المنشورة

١. دار الكتب والوثائق العراقية ، ملفة رقم ١٣٤٤/ب، أمن، كتاب مديرية التحقيقات الجنائية المرقم س ٧٠٠٣ في ١٥ اب ١٩٥٦.

٢. دار الكتب والوثائق العراقية، ملفة رقم ١٣٤٤/ب، تقرير خاص للتحقيقات الجنائية رقم س٧١١٧ في ١٧ اب ١٩٥٦.

٣. دار الكتب والوثائق العراقية. ك. و، محاضر مجلس النواب، الدورة الاعتيادية الخامسة عشرة للاجتماع الاعتيادي وغير الاعتيادي ١٩٥٤-١٩٥٥، الجلسة الاعتيادية ليوم ٣٠ كانون الأول ١٩٥٤.

الوثائق الاجنبية المنشورة

- Foreign and Commonwealth Office.

الكتب العربية

١. توفيق السويدي، توفيق السويدي: نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠١٠.

٢. جاسم الحلوائي، محطات مهمة في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي، دار الرواد المزدهرة للطباعة والنشر، بغداد، ٢٠٠٩.

٣. جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية في العراق، مطبعة النعمان، النجف، ١٩٧٥.

٤. جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية في العراق ١٩٥٣-١٩٥٨، جامعة بغداد، ١٩٨٠.

٥. حيدر زكي عبد الكريم، الجمهورية العراقية للفترة من ثورة ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨الى حركة ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٣–دراسة تاريخية، دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠١٨.

٦. رزاق إبراهيم حسن، تاريخ الطبقات العاملة في العراق بين الإضرابات وبناء التنظيم النقابي ١٩١٨-١٩٦٨، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٦.

٧. سعاد محمد رؤوف شبر، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية ١٩٣٢-١٩٤٥، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، ١٩٨٨

٨. سمير عبد الكريم، أضواء على الحركة الشيوعية في العراق ١٩٣٤-١٩٥٨، ج١، دار المرصاد، بيروت، ١٩٧٩.

٩. سيف عدنان ارحيم القيسي، الحزب الشيوعي العراقي من اعدام فهد حتى ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، دار الحصاد، دمشق، ٢٠١٢.

١٠. شبلي الملاط، حزب البعث العربي الاشتراكي مرحلة الاربعينيات التأسيسية ١٩٤٠-١٩٤٩، د. ط، بيروت، ١٩٧٤.

١١. صلاح الخرسان، صفحات من تاريخ الحركة الشيوعية في العراق، دار الفرات، بيروت،١٩٩٣.

١٢. عبد الرحمن ادريس صالح البياتي، سعيد القزاز ودوره في سياسة العراق حتى عام ١٩٥٩، مطبعة شفان، السليمانية، ٢٠٠٧.

١٣. عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٨ وج٩، دار الشؤون الثقافية العامة، بيروت، ١٩٧٨.

١٤. عبد الرزاق مطلك الفهد، الاحزاب السياسية في العراق ودورها في الحركة الوطنية والقومية ١٩٣٤-١٩٥٨، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠١١.

١٥. عبد المناف شكر جاسم، العلاقات العراقية السوفيتية ١٩٤٤-٨ شباط ١٩٦٣، مطبعة الحكم المحلي، بغداد، ١٩٨٠.

١٦. عبد الهادي الخماسي، الأمير عبد الاله ١٩٣٩-١٩٥٨، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠١.

١٧. عزيز شريف، من حلف بغداد الى تحرير القناة، مطبعة دار الجلاء، بيروت، د. ت.

١٨. علاء جاسم محمد، العلاقات العراقية-البريطانية ١٩٤٥-١٩٥٨، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢.

١٩. فاضل حسين، سقوط النظام الملكي في العراق، مكتبة افاق عربية، بغداد، ١٩٨٦.

٢٠. قحطان حميد كاظم، وزارة الداخلية العراقية ١٩٣٩-١٩٥٨، المطبعة المركزية لجامعة ديالى، ديالى، ٢٠١٢.

٢١. كاظم الموسوي، العراق صفحات من التاريخ السياسي، ط٣، دار علاء الدين، دمشق، ١٩٩٨.

٢٢. كريم أحمد، المسيرة –صفحات من نضال كريم أحمد، مطبعة شهاب، أربيل، ٢٠٠٦.

٢٣. لجنة الثقافة للحزب الوطني الديمقراطي، قضية النفط العراقي، مطبعة الزهراء، بغداد، ١٩٥٢.

٢٤. مجيد خدوري، العراق الجمهوري، منشورات الشريف الرضي، ايران، ١٣٧٦.

٢٥. محمد حمدي الجعفري، بريطانيا والعراق حقبة من الصراع ١٩١٤-١٩٥٨، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ٢٠٠٠.

٢٦. المركز العراقي للمعلومات والدراسات، العراق وقائع وأحداث ١٩١٤-١٩٥٨-القسم الأول، ط٢، بغداد، ٢٠١٠.

٢٧. مليح صالح شكر، تاريخ الصحافة العراقية في العهدين الملكي والجمهوري ١٩٣٢-١٩٦٧، الدار العربية للموسوعات بيروت، ٢٠١٠.

٢٨. نجم الدين السهرودي، مذكرات نجم الدين السهرودي، المركز الدولي للدراسات التربوية، الدوحة، ١٩٨٨.

٢٩. نجم محمود، الصراع في الحزب الشيوعي العراقي وقضايا الخلاف في الحركة الشيوعية العالمية، د. ط، بيروت، ١٩٨٠.

٣٠. الهيثم الايوبي، تاريخ حرب التحرير الوطنية الكورية ١٩٥٠-١٩٥٣، بيروت، ١٩٧٣.

رسائل الماجستير والاطاريح

١. عبد الشهيد جاسم عباس الزبيدي، توفيق السويدي في الفكر والممارسة السياسية، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية-جامعة بغداد، ١٩٩٦.

٢. جمعة العابدي، التطورات السياسية في العراق ١٩٢٠-١٩٥٨، رسالة ماجستير، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية جامعة محمد خيضر بسكرة، ٢٠١٩.

٣. سيف عدنان ارحيم القيسي، الحزب الشيوعي العراقي ودوره في الحركة الوطنية العراقية (١٩٤٩- ١٩٥٨)، رسالة ماجستير، كلية الاداب – جامعة بغداد، ٢٠١٠.

٤. شريفة وري، الازمة الكورية (١٩٥٠-١٩٥٣) وانعكاساتها على السياسة الامريكية في منطقة الشرق الأوسط، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف-المسيلة، ٢٠١٧.

٥. شيماء ياسر خضير خلف العامري، سلام عادل ودوره السياسي في العراق ١٩٢٢-١٩٦٣، رسالة ماجستير، كلية الآداب-جامعة ذي قار، ٢٠١٢.

٦. علي برزان عطار الحسيناوي، حركة انصار في العراق ١٩٥٤-١٩٦٣، رسالة ماجستير، كلية الآداب –جامعة ذي قار، ٢٠١٨.

٧. فاطمة صادق عباس السعدي، صالح جبر ودوره السياسي في العراق حتى عام ١٩٥٧، رسالة ماجستير، كلية التربية –الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٦.

المجلات

- عمر محمد الطالب، جميل المدفعي ودوره في الحياة السياسية العراقي ١٨٩٠-١٩٥٨، مجلة كلية العلوم السياسية، العدد (١٦) ٢٠٠٧.

الموسوعات

- حسن لطيف الزبيدي، موسوعة الاحزاب العراقية، مؤسسة العارف للمطبوعات، النجف الأشرف، ٢٠٠٧.

الجرائد

١. جريدة الإخلاص (بغداد).
٢. جريدة القاعد (سرية).
٣. جريدة الوقائع العراقية (بغداد).
٤. جريدة طريق الشعب (بغداد).

شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)

- موقع روداو https://www.rudaw.net .

Sources

Unpublished Arabic documents

1. Iraqi Books and Documents House, file No. 1344/b, Security, Criminal Investigations Directorate book No. 7003 on August 15, 1956.

2. Iraqi Books and Documents House, File No. 1344/B, Special Report for Criminal Investigations No. S7117 on August 17, 1956.

3. Iraqi Books and Documents House. K. And, the minutes of the House of Representatives, the fifteenth regular session of the regular and extraordinary meeting 1954-1955, the regular session of December 30, 1954.

Published foreign documents

• Foreign and Commonwealth Office.

Arabic books

1. Tawfiq Al-Suwaidi, Tawfiq Al-Suwaidi: Half a Century of Iraq's History and the Arab Question, The Arab Institute for Studies and Publishing, Beirut, 2010.

2. Jassem Al-Halawi, Important Stations in the History of the Iraqi Communist Party, Dar Al-Rowad Al-Prosperous for Printing and Publishing, Baghdad, 2009.

3. Jaafar Abbas Hamidi, Political Developments in Iraq, Al-Numan Press, Najaf, 1975.

4. Jaafar Abbas Hamidi, Internal Political Developments and Trends in Iraq 1953-1958, University of Baghdad, 1980.

5. Haider Zaki Abdul Karim, the Iraqi Republic for the period from the revolution of July 14, 1958 to the movement of November 18, 1963 - a historical study, Nineveh House for Studies, Publishing and Distribution, Damascus, 2018.

6. Razak Ibrahim Hassan, History of the Working Classes in Iraq between Strikes and Building Union Organization 1918-1968, The Arab Institute for Studies and Publishing, Beirut, 1976.

7. Suad Muhammad Raouf Shubar, Nuri al-Saeed and his role in Iraqi politics 1932-1945, The Arab Awakening Library, Baghdad, 1988

8. Samir Abdel Karim, Lights on the Communist Movement in Iraq 1934-1958, Part 1, Dar Al-Mersad, Beirut, 1979.

9. Saif Adnan Arhim Al-Qaisi, The Iraqi Communist Party from the execution of Fahd until the revolution of July 14, 1958, Harvest House, Damascus, 2012.

10. Shibli Mallat, the Arab Socialist Ba'ath Party, the founding stage of the forties, 1940-1949, d. I, Beirut, 1974.

11. Salah Al-Khurasan, Pages from the History of the Communist Movement in Iraq, Dar Al-Furat, Beirut, 1993.

12. Abd al-Rahman Idris Salih al-Bayati, Saeed al-Qazzaz and his role in Iraq's politics until 1959, Shivan Press, Sulaymaniyah, 2007.

13. Abdul Razzaq Al-Hasani, History of the Iraqi Ministries, Part 8 and C9, House of General Cultural Affairs, Beirut, 1978.

14. Abdul Razzaq Mutlaq Al-Fahd, Political Parties in Iraq and Their Role in the Patriotic Movement 1934-1958, Publications Company for Distribution and Publishing, Beirut, 2011.

15. Abdul-Manaf Shukr Jasim, Iraqi-Soviet Relations 1944-8 February 1963, Local Government Press, Baghdad, 1980.

16. Abd al-Hadi al-Khumasi, Prince Abd al-Ilah 1939-1958, The Arab Institute for Studies and Publishing, Beirut, 2001.

17. Aziz Sharif, From the Baghdad Pact to Editing the Channel, Dar Al-Jalaa Press, Beirut, d. T.

18. Alaa Jassim Muhammad, Iraqi-British Relations 1945-1958, House of Wisdom, Baghdad, 2002.

19. Fadel Hussein, The Fall of the Monarchy in Iraq, Arab Horizons Library, Baghdad, 1986.

20. Qahtan Hamid Kazim, Iraqi Ministry of Interior 1939-1958, Diyala University Central Press, Diyala, 2012.

21. Kazem Al-Moussawi, Iraq, Pages of Political History, 3rd Edition, Dar Alaa Al-Din, Damascus, 1998.

22. Karim Ahmed, The March - Pages from Nidal Karim Ahmed, Shehab Press, Erbil, 2006.

23. The Culture Committee of the National Democratic Party, The Iraqi Oil Issue, Al-Zahraa Press, Baghdad, 1952.

24. Majid Khadduri, Republican Iraq, Sharif Al-Radhi Publications, Iran, 1376.

25. Muhammad Hamdi Al-Jaafari, Britain and Iraq, an era of conflict 1914-1958, House of Cultural Affairs, Baghdad, 2000.

26. The Iraqi Center for Information and Studies, Iraq, facts and events 1914-1958 - Part One, 2nd Edition, Baghdad, 2010.

27. Malih Saleh Shukr, History of the Iraqi Press in the Royal and Republican Covenants 1932-1967, Arab House of Encyclopedias, Beirut, 2010.

28. Najm al-Din al-Suhraudi, Memoirs of Najm al-Din al-Suhraudi, International Center for Educational Studies, Doha, 1988.

29- Najm Mahmoud, the struggle in the Iraqi Communist Party and the issues of disagreement in the international communist movement, d. I, Beirut, 1980.

30. Al-Haytham Al-Ayoubi, History of the Korean National War of Liberation 1950-1953, Beirut, 1973.

Master's theses and Dr. theses

1. Abdul-Shahid Jassim Abbas Al-Zubaidi, Tawfiq Al-Suwaidi in Political Thought and Practice, Master Thesis, College of Political Science - University of Baghdad, 1996.

2. Juma'a Al-Abedy, Political Developments in Iraq 1920-1958, Master's Thesis, Faculty of Humanities and Social Sciences, Mohamed Khider University of Biskra, 2019.

3. Saif Adnan Arhim Al-Qaisi, The Iraqi Communist Party and its Role in the Iraqi National Movement (1949-1958), Master's Thesis, College of Arts - University of Baghdad, 2010.

4. Sherifa Wury, The Korean Crisis (1950-1953) and Its Repercussions on US Policy in the Middle East, Master's Thesis, Mohamed Boudiaf University - M'Sila, 2017.

5. Shaima Yasser Khudair Khalaf al-Amiri, Salam Adel and his political role in Iraq 1922-1963, Master's thesis, College of Arts - University of Dhi Qar, 2012.

6. Ali Barzan Attar Al-Husseinawi, Ansar Movement in Iraq 1954-1963, Master's Thesis, College of Arts - University of Dhi Qar, 2018.

7. Fatima Sadiq Abbas Al-Saadi, Saleh Jabr and his political role in Iraq until 1957, Master's thesis, College of Education - Al-Mustansiriya University, 2006.

magazines

• Omar Muhammad al-Talib, Jamil al-Madfai and his role in Iraqi political life 1890-1958, Journal of the College of Political Science, Issue (16) 2007.

encyclopedias

• Hassan Latif Al-Zubaidi, Encyclopedia of Iraqi Parties, Al-Aref Foundation for Publications, Al-Najaf Al-Ashraf, 2007.

News Papers

1. Al-Ikhlas newspaper (Baghdad).

2. Al-Qaed newspaper (secret).

3. The Iraqi Gazette (Baghdad).

4. The People's Way newspaper (Baghdad).

International Information Network (Internet)

• Rudaw's website https://www.rudaw.net.

هەوالنامەی کتێب